جامعة أم البواقي -الجزائر-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال

دورية علمية دولية محكمة
تعنى بنشر الابحاث والدراسات
في مجال التنمية وريادة الاعمال

المجلد الثاني
العدد الأول
جوان2024
ISSN:2830-988X

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال (JDSE)

جامعة أم البواقي

Oum El Bouaghi University -Algeria-
Faculty Of Economic, Commerce
And Managemmment Sciences

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIIES AND ENTEREPRENEURSHIP

An international semi-annual periodica
for publishing research and studies
on development and entrepreneurship

volume: 02
N°:01
June2024
ISSN:2830-988X

جـــامعـــة العربي بن مهيدي -أم البـــواقـــي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال

دورية علمية دولية محكمة سداسية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مجال التنمية وريادة الأعمال،
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي/الجزائر

الإيداع القانوني: ماي 2023

الترقيم الدولي المعياري للمجلة ISSN: **2830-988X**

الترقيم الدولي المعياري الالكتروني للمجلة E-ISSN: **2992-152X**

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X / EISSN: 2992-152X

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د.ديبي زهير/مدير الجامعة

مدير المجلة:

أ.د.صرارمة عبد الوحيد

رئيس تحرير المجلة:

د.العوادي حمزة

هيئة تحرير المجلة:

أ.د.سمايلي نوفل/ جامعة تبسة (الجزائر)
د.جباري شوقي/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.مدفوني هندة /جامعة أم البواقي (الجزائر)

د.كمال بورحومة / جامعة تيليك (كندا)

سكريتاريا المجلة:

د.عوام نسرين/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.ريغة أحمد الصغير/ جامعة أم البواقي (الجزائر)

خلية الإعلام الآلي

جواد حسام / سعدي ليلى

البريد الالكتروني للمجلة: jdse2022@gmail.com الموقع الالكتروني للمجلة: https://review.univ-oeb.dz/ojs.jdse/index.php/jdse

أعضاء لجنة القراءة:

الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة	الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة
أ.د.رجال السعدي	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د.عمرياسين خضيرات	جامعة البلقاء التطبيقية /الأردن
أ.د.صرارمة عبد الوحيد	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د. الباجوري خالد	جامعة بني سويف/مصر
أ.د.الصدراوي طارق	جامعة المنستير/تونس	أ.د.مجدي الشوربجي	جامعة العلوم والتكنولوجيا/مصر

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة:

الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة	الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة
أ.د.حامد نور الدين	جامعة الجوف/ السعودية	أ.د.كواشي مراد	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.المقدمي نضال	جامعة المنستير/تونس	أ.د.زرقين عبود	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.سامي المستيري	جامعة المنستير/تونس	أ.د.بوداح عبد الجليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. أنيس العماري	جامعة المنستير/تونس	أ.د.عثماني أحسين	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. محمد علي العزعوزي	جامعة صفاقس/تونس	أ.د. عيشوش رياض	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.عيسى رجاء عبد الله	جامعة البصرة/العراق	أ.د.عياش زبير	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. علي العبودي نعمه	كلية الإمام الكاظم/العراق	أ.د.جباربوكثير	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.عبد الله هاشم البله	جامعة الموصل/العراق	أ.د.حركات سعيدة	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.رحاب يوسف	جامعة بني سويف/مصر	أ.د.شنيخرعبد الوهاب	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مصطفى البلعزي	الجامعة الأسمرية /ليبيا	أ.د.شرقي خليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.محمد أسامة حسنية	جامعة غزة/فلسطين	أ.د.تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.جيهان حامد الغماري	جامعة غزة/فلسطين	أ.د.سفاري أسماء	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.المهدي الأمير أحمد	جامعة أم درمان/ السودان	أ.د.طالب محمد الأمين وليد	جامعة أم البواقي/الجزائر
م. جمعة عبدالله خميس	جامعة الموصل/العراق	أ.د.عسول محمد الأمين	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. عليوي معاذ	جامعة نابلس/فلسطين	أ.د.بوسمينة أمال	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. داشورزينب علي	جامعة واسط/العراق	أ.د.طلوش فارس	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. بوسنة محمد رضا	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د. شوق فوزي	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.زرمان كريم	جامعة خنشلة/الجزائر	أ.د. بنونة فاتح	جامعة أم البواقي/الجزائر

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X / EISSN: 2992-152X

أ.د.دهان محمد	جامعة قسنطينة2/الجزائر	أ.د. لقوقي فاتح	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.بن ديلمي اسماعيل	جامعة باتنة1/الجزائر	د.مكرسي لمياء	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.لوشن محمد	جامعة باتنة1/الجزائر	د.تنقوت وفاء	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.بعلول نوفل	جامعة أم البواقي/الجزائر	د.يحياوي فتحية	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مرابطي سناء	جامعة أم البواقي/الجزائر	د.قادم عبد الحميد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. عثامنية عثمان	جامعة تبسة/الجزائر	د.معتوق سامية	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.حمبلي زهير	جامعة أم البواقي/الجزائر	د.حمايزية لمياء	جامعة أم البواقي/الجزائر

التعريف بالمجلة وأهدافها:

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال دورية علمية دولية محكمة سداسية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مجال التنمية وريادة الأعمال. وتصبو المجلة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء بشكل علمي على القضايا الاستراتيجية الآنية، والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والعالمي؛
- الإسهام جديا في إثراء البحث العلمي لاسيما في مجالات التنمية وريادة الأعمال من خلال توفير فضاء لنشر البحوث والدراسات ونقل التجارب الرائدة؛
- تشجيع حركية البحث العلمي وإتاحة الفرصة للباحثين من أجل مناقشة إنتاجهم العلمي وتحقيق فرص واعدة لتكوين حصيلة متراكمة من البحوث العلمية الأصيلة الجديدة؛
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالمؤسسات الجزائرية والاقتصاد الجزائري وطنيا وفي باقي دول العالم، بهدف تثمين الإنتاج العلمي للباحثين وتصويب الإجراءات والسياسات المتخذة أو المرسومة من طرف صناع القرار ؛
- استقطاب استشاريين متميزين وتوسيع أعضاء هيئة التحكيم؛
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره محليا و دوليا من خلال إتاحة فضاء يسمح بإعداد بحوث مشتركة بين مختلف الباحثين وطنيا و دوليا.

قواعد النشر في المجلة:

تخضع المقالات التي ترد إلى المجلة لقواعد نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي على النحو الآتي:

- تنشر المجلة المقالات باللغتين: العربية والانجليزية التي تدخل ضمن نطاق المجلة وهي : الاقتصاد، اقتصاد التنمية، الاقتصاد القياسي، التحليل الاقتصادي والاستشراف، إدارة الأعمال وريادة الأعمال ، و كذلك المواضيع الإدارية و المالية المرتبطة بالتنمية والإدارة؛
- يرسل المقال وفق قالب المجلة المتاح على موقعها الإلكتروني ومنصة ASJP على أن يكون سليما ومنقحا من الناحيتين اللغوية والنحوية؛
- أن يكون المقال جديدا، ولم يسبق لمؤلفيه نشره كليا أو جزئيا في أي وسيلة من وسائل النشر سواء في شكل ورقي أو في شكل إلكتروني، وأن يقدم المقال إضافة علمية واضحة سواء أكانت نظرية أو تطبيقية؛
- تخضع كل المقالات للتحكيم من طرف خبراء المجلة وفق الإجراءات المعمول بها في مختلف المجلات العلمية ويبلغ الباحث المراسل بنتيجة التحكيم إلكترونيا؛
- لا يمكن للمؤلف نشر مقالين في عددين متتاليين سواء أكان مؤلفا رئيسيا أم لا ؛
- يخضع ترتيب المقالات المقبولة للنشر في المجلة للترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين بالحروف اللاتينية.

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X / EISSN: 2992-152X

أخلاقيات وحقوق النشر:

- تتبنى المجلة معايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE) والتي تتضمن مسؤوليات، وأخلاقيات المؤلف، المراجع، ورئيس التحرير والمتاحة على موقعها الالكتروني:

http://publicationethics.org/files/Code_of_conduct_for_journal_editors_mar11.pdf

- يشكل الانتحال والسرقة العلمية سلوكا غير أخلاقي بالنسبة للمجلة. ولا يتم قبول أي مقال ينطبق ذلك عليه؛
- تلتزم المجلة بالنشر المجاني، ولا تحمل المؤلفين أي رسوم مقابل نشر وتحكيم مقالاتهم؛
- يتعهد المؤلف الذي ينشر مقاله في المجلة بالتنازل عن حقوقه في المقال، ويمتنع عن إرساله للنشر إلى أي مجلة أخرى؛
- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل أو العبارات التي لا تتماشى وسياسة النشر؛
- كل مقال ينشر عبر صفحات المجلة يعبر عن رأي وموقف مؤلفيه، ولا يعكس رأي وموقف المجلة؛
- لا يجوز النقل واستعمال ما ينشر في المجلة، إلا بالإشارة إلى الاقتباس بالتفصيل: المؤلف، عنوان المقال، المجلد، العدد، تاريخ الاصدار، الصفحات؛
- تتبع المجلة سياسة الوصول المفتوح إلى منشوراتها حيث تتيح جميع محتوياتها مجانا على محركات البحث وروابط المجلة عند نشر كل عدد، ويسمح للمستخدمين بقراءة وتنزيل وطباعة النصوص الكاملة للمقالات المنشورة دون إذن مسبق.

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X / EISSN: 2992-152X

افتتاحية العدد

تضع مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال عددا جديدا بين يدي قرائها الأعزاء، يحتوي هذا العدد على أوراق بحثية متخصصة ومتنوعة من زوايا ومقاربات مختلفة تحاول معالجة أبرز المسائل التنموية التي تعاني منها الدول لاسيما السائرة في طريق النمو وكذا استشراف المسائل الاقتصادية المستقبلية محليا، إقليميا وعالميا، كما تعرض مجموعة من الأفكار والأبحاث المتعلقة بإدارة الأعمال وتحقيق الريادة للمؤسسات، ملتزمة بمعايير النشر الأكاديمي ومتناسبة والطموح التي تسعى المجلة إلى تحقيقه مستقبلا ألا وهو أن تصبح واحدة من الدوريات العلمية المحكمة الرائدة في مجال النشر على المستوى الإقليمي، والتي يمكن للأكاديميين والباحثين الاعتماد عليها كمرجع موثوق به للأبحاث والدراسات المتخصصة، فضلا على منح دفعة قوية للمؤسسات ولاقتصاديات الدول على مختلف توجهاتها في سبيل التطور وبالأخص في الوطن العربي من خلال النتائج والتوصيات التي تتضمنها المقالات الصادرة في كل عدد من المجلة.

ع/هيئة تحرير المجلة

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X / EISSN: 2992-152X

المجلد الثاني – العدد الأول
جوان 2024

فهرس العدد

المؤلف (الجامعة/الدولة)	عنوان المقال	الصفحات
بوقرة كريمة (المركز الجامعي ميلة/الجزائر)	محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2022)	20-01
قجة على يحي (جامعة الملك فيصل /تشاد)	أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على أداء مكاتب معبر أنقيلي الجمركي لدولة تشاد	37-21
حلاسة هناء & طرايش معمر (جامعة تامنغست / الجزائر)	أثر الانتقال إلى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	58-38
ناجي ساري فارس (جامعة البصرة /العراق)	الاستثمار في الطاقة والغاز القطري كاستراتيجية تدعم التنويع الاقتصادي	73-59
حمشة عبد الحميد & بن عباس حمودي & جامع عبد الله (جامعة بسكرة/الجزائر)	أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات - الفرص والتحديات - دراسة تحليلية للفترة (2010-2020)	92-74

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 01-20
OEB Univ. Publish. Co.

محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (2000-2022)

Determinants of economic diversification in Algeria: an econometric & analytical study for the period (2000-2022)

د. بوقرة كريمة [1]

[1] المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، k.bouguerra@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/12 تاريخ قبول النشر: 2024/05/01 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد أهم القوى الدافعة للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي لمعرفة أثر بعض المتغيرات المفسرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على نموذج ARDL، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي في الجزائر مازال دون المستوى المطلوب، كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من إجمالي رأس المال الثابت ومعدل التضخم والصادرات البترولية والصادرات العادية وعدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي على التنويع الاقتصادي خلال الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد سجلنا وجود أثر لكل من إجمالي رأس المال الثابت ومعدل التضخم فقط.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، محددات التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL

تصنيف JEL : E61, E69.

Abstract:

The aim of this study was attempt to identify the main driving forces of economic diversification in the Algeria during the period (2000-2022) using the ARDL model, the analytical study found that economic diversification in Algeria economy remains below the desired level, the results of the statistical analysis revealed a statistically significant impact of the total fixed capital, inflation rate, petroleum exports, and non-petroleum exports on economic diversification, while foreign investment did not exhibit a significant impact in the short term, however in the ling term, only total fixed capital and inflation rate were found to have a significant effect, while the other variables did not show any significant impact.

***Keywords**: Economic Diversification, Determinants Of Economic Diversification, Algerian Economy, ARDL Model*

***Jel Classification Codes**: E61, E69*

المؤلف المرسل: كريمة بوقرة.

1.مقدمة:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى ، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

وفي الواقع فإن الجزائر تقع في مقدمة هذه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتحديدا المورد النفطي في تمويل برامجها التنموية، حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 90% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة جدا إذا ما أخضعت لمقاييس التنويع الاقتصادي المختلفة. لكن رغم ذلك سعت إلى تبني عدة استراتيجيات لتنويع اقتصادها، بغية استدامة نموها الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الفوائض المالية التي حققتها من الصادرات النفطية في دعم مختلف القطاعات الصناعة، الزراعة والتجارة مع الاستثمار في القطاعات خارج مجال النفط... الخ)، إلا أنه لنجاح استراتيجيات وسياسات التنويع الاقتصادي المختلفة، لا بد من أن يكون هناك عوامل أخرى يمكن أن تساعد في نجاح مسار التنويع الاقتصادي. هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكال الآتي:

ما هي العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر، وكيف تطور خلال العقد الماضي؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

ومن خلال التساؤلات الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- لا يزال الوضع الحالي للتنويع الاقتصادي في الجزائر في المراحل الأولى من التطور، مع بقاء قطاع المحروقات مركزيا لاقتصاد البلاد. على الرغم من الجهود المبذولة للتنويع، حيث ما تزال عائدات إنتاج وتصدير ا المحروقات تهيمن على الناتج المحلي الإجمالي
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي رأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **(2000-2022)** ؟

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من إيجابيات التحول نحو استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة أهم المحددات التي من شأنها أن تدخل في تحديد درجة تنويع الاقتصاد الجزائري، ولتقييم مدى نجاح السياسات التي وضعتها الحكومة الجزائرية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقييم فعاليتها بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في عملية تنويع الاقتصاد.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، تم استخدام هذه الدراسة نهجا متعدد الأساليب، حيث اتبعنا المنهج الاستقرائي و بالضبط الأسلوب الوصفي والتحليلي لعرض الأدبيات الخاصة بالتنويع الاقتصادي، ومراجعة الدراسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي

في مختلف الاقتصاديات، مع محاولة تقييم مستوى تنويع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالاعتماد على مؤشر (Herfindal –Hirshman)، كما تم استخدام المنهج الكمي في هذه الدراسة لتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة وتأثيرها على التنويع الاقتصادي.

2. مراجعة الأدبيات:

تشير الأدبيات الاقتصادية التجريبية التي حددت عدة حقائق حول نمط تنوع الاقتصاديات، في حين لم يتم ذكر نظريات أدبية محددة بشكل صريح، فقد ارتبط تطوير تفسيرات هذه الأنماط ارتباطا وثيقا بالنظريات الاقتصادية التي لعبت دورا مهما في فهم وتحليل محددات التنويع الاقتصادي أهمها نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، التي درست محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل، بما في ذلك عوامل مثل تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، ونمو القوى العاملة، بالإضافة إلى نظرية التجارة التي لعبت دورا مهما في التنويع الاقتصادي، مثل نظرية الميزة النسبية ونموذج (هيكشر-أوهلين)، أين تشرح كيف تتخصص البلدان في إنتاج سلع وخدمات معينة والمشاركة في التجارة العالمية، مما يؤثر على تنوعها الاقتصادي. كما جاءت نظرية النمو الداخلي بدراسة العوامل الداخلية، مثل الاستثمارات في التعليم والبحث والتطوير والابتكار، في دفع النمو الاقتصادي والتنويع.

كما ركزت بعض الأدبيات المتعلقة بالتنويع الناجح بشكل أساسي على جانبين، يركز المحور الأول على تقييم النمو الاقتصادي وإمكانيات التنويع في نطاقات التنويع المختلفة، أما الجزء الثاني من الأدبيات يركز بشكل أكثر على تحديد المحددات الخاصة بكل بلد لتنويع الصادرات على الجانب الآخر، يجادل آخرون بأن تركيز الصادرات على السلع الأولية يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة الأنشطة الرائدة للنمو، وعرقلة تنمية القدرة التنافسية في الصادرات الأخرى الأكثر إنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة عالية المهارة ورأس المال المادي عالي التقنية، ولا سيما قطاع التصنيع، هذا لأنه يقال إن إنتاج السلع الأولية لديه إمكانات منخفضة للتطور التكنولوجي، وتداعيات متقاطعة لرأس المال البشري، كما وجدت دراسات أخرى بالفعل أن بعض العوامل الخاصة بكل بلد هي المحددات الرئيسية لقدرة البلدان على إنتاج صفات وأنواع مختلفة من السلع(Lederman & Maloney, 2012) ، ومع ذلك فقد طعنت بعض الدراسات الحديثة في الحجة القائلة بأن صادرات السلع تؤدي بالضرورة إلى إبطاء عمليات التنويع والنمو أو إعاقته، كما تتطلب العوامل الدافعة للتنويع الاقتصادي مزيدا من التحقيقات الشاملة من منظور متعدد الأوجه. وفي هذا الصدد نذكر أهم الدراسات الحديثة التي ركزت على محددات التنويع الاقتصادي:

- دراسة**(Sukumaran , 2016)** : ركزت هذه الدراسة على محددات الاقتصاد الكلي للتنويع الاقتصادي في بوتسوانا، من خلال اختيار العديد من المتغيرات (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حصة ناتج التعدين، نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، نسبة الإنفاق العام ، حصة الإيرادات الضريبية، معدل التضخم السنوي ، حصة إجمالي التجارة كمؤشر للانفتاح ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف). حيث أظهرت الدراسة أن حصة التعدين لا تزال تبدو محرك التنويع المحدود في بوتسوانا، وأنه كلما زادت حصة الضرائب، زادت درجة التنويع، وأن ارتفاع أسعار الصرف يشجع استيراد المدخلات لمختلف القطاعات للمساعدة في عملية التنويع، كما أن التضخم يؤثر على التنويع بشكل عكسي.
- دراسة **(KASEM & ALAWIN 2019)**، كان الهدف من هذه الدراسة، الوقوف على أهم العوامل التي من شأنها تدخلا في تحديد التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال قياس أثر سبعة متغيرات مستقلة (التجارة الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط، القطاع السياحي، القوى العاملة والقطاع الصناعي على المتغير التابع، والمتمثل في التنويع الاقتصادي للفترة (1995-2016)، بالاعتماد على نموذج قياسي باستخدام طريقة OLS المجمعة، حيث أظهرت النتائج القياسية، أن التجارة من المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، أما كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعة جاءت في المرتبتين الثانية والثالثة تواليا.
- دراسة**(Hadjira & Zakane, 2021) :** أشارت هذه الدراسة إلى التحقق من محددات تنويع الصادرات لـ 151 دولة متطورة ونامية خلال فترة 22 سنة (1996-2017)، باستخدام 8 متغيرات توضيحية، مقسمة إلى أربع مجموعات رئيسية: مجموعة الإصلاحات الاقتصادية، مجموعة المتغيرات المادية، متغيرات استقرار الاقتصاد الكلي، ومجموعة المتغيرات المؤسسية. حيث تشير النتائج إلى أهمية الاستثمارات والحوكمة والدخل الفردي والقيمة المضافة في القطاع الصناعي في تعزيز عملية تنويع الصادرات، في حين أن متغيرات الإصلاحات الاقتصادية (الانفتاح التجاري والتنمية المالية)، ليس لها تأثير كبير على تنويع الصادرات.
- دراسة**(M. Jolo, 2022) :** استكشفت هذه الدراسة بشكل تجريبي المحددات التي تدفع التنويع الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن تكوين رأس المال الإجمالي، والتنمية المالية، ومشاركة القوى العاملة، والتعليم، لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية وإيجابية على أداء التنويع الاقتصادي. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، ونمو الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي، ومعدل العمالة الذاتية لها أيضا تأثيرات ذات دلالة إحصائية، ولكنها سلبية على التنويع الاقتصادي.

3. الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر (Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، حيث اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريف دقيق للتنويع وذلك راجع لاختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، ومن أهم التعاريف نذكر:

- **التنويع الاقتصادي:** هو العملية التي يتم من خلالها التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Martin, 2013, p. 4)، أي هو تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط الغاز الطبيعي، من خلال تطوير الاقتصاد الغير نفطي وصادرات والإيرادات الغير نفطية (Aissaoui, 2009, p. 6)، والرغبة في تحصيل أكبر مصادر الدخل الرئيسية للبلد. (Cuberesi & Jerzmanowsk, 2009, p. 12)
- **التنويع الاقتصادي:** عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر.(Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4) ، وبشكل خاص هو التحديات المرتبطة بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي، أي عملية تستهدف تقليل المساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية. (Le-Yin, 2003, p. 7)

وعليه، فإن التنويع الاقتصادي يعني إيجاد مصادر دخل عديدة ومتنوعة والخروج من دائرة الاعتماد على المورد الواحد، حيث أن هذه المصادر من شانها أن تعزز قدرة البلد الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد

وهذا حسب التعريف، يمكن الاستناد إلى مجموعة من المحددات الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها: (غلاب، 2017، صفحة 85)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي: كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن؛
- تطور حجم العمالة بمجملها حسب القطاع: وهذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات: أو العناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة . إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط؛
- نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات؛
- نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام؛
- مقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات.

4. قياس وتقييم درجة تنويع الاقتصاد الجزائري

من أجل قياس مستوى تنويع الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على مؤشر (Hirshman-Herfindal)، من خلال الاعتماد على مكونات الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2022)، والمعادلة التالية : (Benazza, 2019, p. 138)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا لكل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط؛

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB؛

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

هذا ويبين الشكل والجدول الموالين النتائج المتحصل عليها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الجدول1: تطور مؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
H-H	0,1636	0,1176	0,1015	0,1254	0,1455	0,2164	0,2309	0,2120
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
H-H	0,2254	0,1038	0,1299	0,1407	0,1256	0,0996	0,1094	0,0661
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	/
H-H	0,0652	0,0675	0,0694	0,0653	0,0419	0,0580	0,0550	/

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد معادلة H.H، والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل 1: تطور مؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2022)

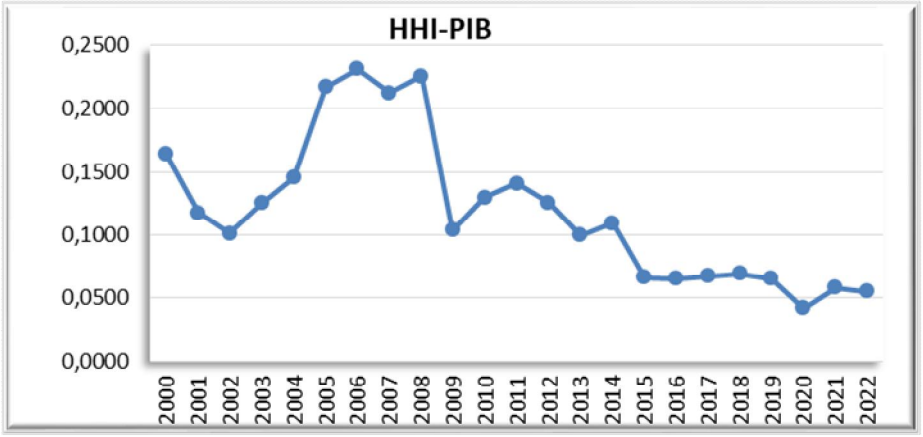

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) و معادلة H.H

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن نتائج تقدير مؤشر (هيرشمان-هرفندال) لتنويع الناتج المحلي الإجمالي قد عرف اتجاها متذبذبا بين الصعود والنزول خلال الفترة خلال الفترة (2000-2021)، حيث سجل ارتفاعا من 0,1636 إلى 0,225، وهو ما يدل على الانتقال من تنويع الناتج المحلي الإجمالي إلى التركز نتيجة زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أي عدم تسجيل تنويع الناتج لأنها تبتعد من الصفر، أي كلما اقتربت من الواحد دل

ذلك على عدم التنوع، كون أن المؤشر محصور بين (0-1)، ويرجع هذا الارتفاع بالأخص إلى الطفرة النفطية الثالثة باعتباره أن قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، لتتراجع قيمة المؤشر إلى0,1038 *سنة 2009*، وهي قيمة مقبولة اقتصاديا من حيث درجة التنويع، هذا الانخفاض كان مصاحب للأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط، لكن مع النصف الثاني من سنة2014، عرفت قيمة معامل (هيرشمان-هرفندال) انخفاضا مستقرا عند 0,06 خلال الفترة (2015-2019)، إلى أن يصل إلى أدنى مستوى له إلى0,04 سنة 2020 و0,0550 سنة 2022، بسبب انخفاض أسعار النفط، وحالة الركود الاقتصادي جراء انتشار الأزمة الصحية العالمية كوفيد19، ولكن رغم هذا التحسن في معامل (هيرشمان-هرفندال) وتسجيل تنويع نسبي في الناتج المحلي، إلا أن ذلك لا يدل على تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية بسبب تأثرها المستمر لحجم الناتج المسجل في قطاع المحروقات الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط.

5.النموذج القياسي الاقتصادي لدراسة محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.5متغيرات الدراسة

وفقا لهدف الدراسة والمتمثل في معرفة أهم محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2022)، وبناءا على ما جاء في دراسات سابقة مشابهة لدراستنا فقد تم اختيار المتغيرات التالية:

☜ **المتغيرات المستقلة :** ومتمثلة في :

- إجمالي رأس المال الثابت: نرمز له بالرمز**x1** ؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر: نرمز له بالرمز X2؛
- التضخم: ونرمز له بالرمز**x3** ؛
- الصادرات البترولية: نرمز له بالرمز**x4**؛
- الصادرات العادية: نرمز له بالرمز X5.

☜ **المتغير التابع:** مؤشر التنويع الاقتصادي المعبر عنه مؤشر (هيرشمان-هرفندال) لتنوع الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص بيانات الدراسة فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، وقد تم اختيار الفترة (2000-2022) وفقا لما توفر من بيانات.

وتكون معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$y = a + b1x1 + b2x2 + b3x3 + b4logx4 + b5x5$$

2.5 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، نلجأ لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وفق اختبار ديكي فولر و فليبس بيرون، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول 2: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لاختبار ديكي فولر و فيليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
At Level							
With Con...	t-Statistic	-2.9205	-2.6658	-2.9428	-1.9917	-1.9365	-1.3728
	Prob.	*0.0590* *	*0.0958* *	*0.0565* *	*0.2880* n0	*0.3106* n0	*0.5765* n0
With Con...	t-Statistic	-7.3481	-4.5255	-3.5075	-3.3820	-3.3245	-2.1324
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0084* ***	*0.0633* *	*0.0797* *	*0.0884* *	*0.5009* n0
Without ...	t-Statistic	-2.0575	-1.0282	0.0808	-0.7532	-0.6781	-1.1618
	Prob.	*0.0405* **	*0.2639* n0	*0.6981* n0	*0.3784* n0	*0.4116* n0	*0.2159* n0
At First Difference							
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
With Con...	t-Statistic	-15.2326	-7.7978	-8.6562	-9.0907	-8.6486	-4.9859
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0007* ***
With Con...	t-Statistic	-24.1385	-7.4944	-10.1864	-9.4086	-9.4007	-4.9420
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0038* ***
Without ...	t-Statistic	-9.6788	-7.4960	-7.2827	-8.7840	-8.7026	-5.0786
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0000* ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		X1	X2	X3	LOGX4	X5	Y
At Level							
With Con...	t-Statistic	-2.9205	-2.6019	-2.6542	-1.0494	-1.0809	-1.3649
	Prob.	*0.0590* *	*0.1076* n0	*0.0985* *	*0.7116* n0	*0.6995* n0	*0.5802* n0
With Con...	t-Statistic	-4.0903	-4.5457	-3.6030	-1.2052	-1.2596	-3.9204
	Prob.	*0.0232* **	*0.0080* ***	*0.0541* *	*0.8799* n0	*0.8668* n0	*0.0318* **
Without ...	t-Statistic	-2.7416	-1.4700	0.6186	-0.7351	0.2172	-1.1618
	Prob.	*0.0088* ***	*0.1287* n0	*0.8405* n0	*0.3839* n0	*0.7377* n0	*0.2159* n0
At First Difference							
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(LOGX4)	d(X5)	d(Y)
With Con...	t-Statistic	-7.3215	-6.9279	-4.0797	-1.0408	-1.0526	-4.9859
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0064* ***	*0.7133* n0	*0.7088* n0	*0.0007* ***
With Con...	t-Statistic	-7.3719	-6.7045	-3.8400	-4.3151	-4.1933	-4.9420
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0001* ***	*0.0383* **	*0.0152* **	*0.0191* **	*0.0038* ***
Without ...	t-Statistic	-6.8568	-6.9734	-4.0315	-0.7816	-0.8037	-5.0786
	Prob.	*0.0000* ***	*0.0000* ***	*0.0004* ***	*0.3625* n0	*0.3529* n0	*0.0000* ***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

ومن خلال نتائج الاختبارين نلاحظ بأن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول ماعدا المتغير المستقل (الصادرات البترولية) استقرت عند المستوى، مما يسمح لنا بتطبيق نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

3.5 تحديد فترات الإبطاء المثلى:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختيار النموذج، تأتي مرحلة حديد فترة الإبطاء المثلى، فتم الاعتماد في تحديد فترة الإبطاء المثلى على معيار (Akaike)، وحسب نتائج الاختبار الموضحة في الشكل رقم 2 فإن فترة الإبطاء المثلى موضحة في الجدول أسفله.

الشكل2: درجة الإبطاء المثلى

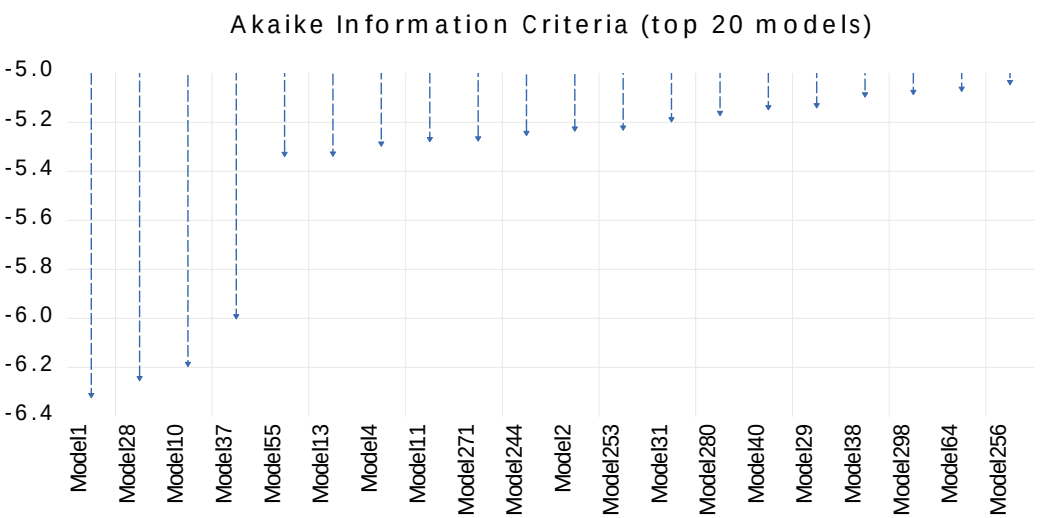

Model1: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)
Model28: ARDL(2, 2, 1, 2, 2, 2)
Model10: ARDL(2, 2, 2, 1, 2, 2)
Model37: ARDL(2, 2, 1, 1, 2, 2)
Model55: ARDL(2, 2, 0, 2, 2, 2)
Model13: ARDL(2, 2, 2, 1, 1, 2)
Model4: ARDL(2, 2, 2, 2, 1, 2)
Model11: ARDL(2, 2, 2, 1, 2, 1)
Model271: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2)
Model244: ARDL(1, 2, 2, 2, 2, 2)
Model2: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 1)
Model253: ARDL(1, 2, 2, 1, 2, 2)
Model31: ARDL(2, 2, 1, 2, 1, 2)
Model280: ARDL(1, 2, 1, 1, 2, 2)
Model40: ARDL(2, 2, 1, 1, 1, 2)
Model29: ARDL(2, 2, 1, 2, 2, 1)
Model38: ARDL(2, 2, 1, 1, 2, 1)
Model298: ARDL(1, 2, 0, 2, 2, 2)
Model64: ARDL(2, 2, 0, 1, 2, 2)
Model256: ARDL(1, 2, 2, 1, 1, 2)

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الجدول 3: فترات الإبطاء المثلى للنموذج المقدر

فترات التأخير المثلى حسي برنامج EViews 10 (x1,x2,x3,logx4,x5 ,y)	فترات التأخير المستخدمة	
Akaike	المتغيرات المستقلة (qi)	المتغير التابع (pi)
(2,2,2,2,2,2)	q = 2	P = 2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 12

من خلال الشكل رقم 2 يظهر أن النموذج الأكثر ملائمة بين 19 نموذجا هو النموذج ardl(2,2,2,2,2,2)، وفقا لأصغر قيمة لاختبار AIC.

4.5 اختبار مقاربة الحدود (F bound test& T bound test)

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى، تأتي مرحلة اختبار وجود علاقة طويلة الأجل باختبار الحدود bound test، وجاءت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج اختبار الحدود

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	16.66958	6
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد 0	الحد 1
%10	2.08	3
%5	2.39	3.38
%2.5	2.7	3.37
%1	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية eviews 12

ويتضح لنا من خلال النتائج أن إحصائية فيشر قدرت (16.66958)،وهي أكبر من القيم المحددة عند مستويات المعنوية المختلفة، و بالتالي نقبل فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المختارة .

4.5 تقدير نموذج العلاقة قصيرة الأجل :

أظهرت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح ، الخطأ إضافة إلى تقدير العلاقة في الفترة الطويلة، حيث يوضح الجدول الموالي نتائج العلاقة قصيرة الأجل:

الجدول 5: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/26/23 Time: 22:07
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.308573	0.050259	-6.139695	0.0087
D(X1)	-0.001242	0.000215	-5.763296	0.0104
D(X1(-1))	0.003185	0.000240	13.24557	0.0009
D(X2)	0.008861	0.003566	2.484743	0.0889
D(X2(-1))	-0.006827	0.003411	-2.001598	0.1391
D(X3)	-0.010948	0.000911	-12.01281	0.0012
D(X3(-1))	0.002129	0.001101	1.933199	0.1487
D(LOGX4)	-38.65067	5.858676	-6.597169	0.0071
D(LOGX4(-1))	-49.26960	7.782843	-6.330540	0.0080
D(X5)	-0.452589	0.062868	-7.199053	0.0055
D(X5(-1))	-0.545288	0.082454	-6.613228	0.0070
CointEq(-1)*	-0.717765	0.038363	-18.70992	0.0003

R-squared	0.984651	Mean dependent var	-0.002978
Adjusted R-squared	0.965890	S.D. dependent var	0.036141
S.E. of regression	0.006675	Akaike info criterion	-6.885389
Sum squared resid	0.000401	Schwarz criterion	-6.288519
Log likelihood	84.29659	Hannan-Quinn criter.	-6.755853
Durbin-Watson stat	2.341143		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

وتظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل أن المتغيرات المستقلة تقوم بتفسير المتغير التابع بنسبة (98.46%) والباقي عوامل أخرى لم تدرج في النموذج. كما تظهر لنا النتائج التالية:

- **المتغير المفسر "إجمالي رأس المال الثابت"**: المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0.0104) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0,001242)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- **المتغير المفسر "الاستثمار الأجنبي المباشر"**: المتغير غير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0889) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0.008861)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر "التضخم"**: المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0012) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0.010948)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر "الصادرات البترولية"**: المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0071) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (38.65067)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر الصادرات العادية**: المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0.0055) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ(0.452589)، إشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

كما يتضح لنا من الجدول أن معلمة تصحيح الخطأ في النموذج المقدر(cointep 1-) بلغت قيمتها (0.717765-)، و هي معنوية إحصائيا(0.0003) وذات إشارة سالبة، مما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة للتنويع الاقتصادي يبلغ 71%، لكي يرجع لوضعه التوازني بسبب انحراف المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل .

5.5 تقدير نموذج العلاقة طويلة الأجل:

بعد تقدير معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ، تأتي مرحلة تقدير العلاقة طويلة الأجل حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول6: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.008028	0.001703	-4.715214	0.0181
X2	-0.007204	0.023111	-0.311719	0.7757
X3	-0.052792	0.009538	-5.534985	0.0116
LOGX4	152.5981	50.70634	3.009448	0.0572
X5	1.545447	0.525394	2.941500	0.0604
C	-702.2588	233.4820	-3.007764	0.0573

EC = Y - (-0.0080*X1 -0.0072*X2 -0.0528*X3 + 152.5981*LOGX4 + 1.5454 *X5 - 702.2588)

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

تظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل النقاط التالية:

- **المتغير المفسر "إجمالي رأس المال الثابت"**: المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0181) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0,008028)، وإشارتها جاءت سالبة، ما يدل على وجود أثر عكسي لرأس المال الثابت على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير المفسر "الاستثمار الأجنبي المباشر"**: المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,07757) كقيمة احتمالية، فهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0,007204)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر "التضخم"**: المتغير معنوي إحصائيا حيث سجل (0,01160) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (0,052972)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للتضخم على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- **المتغير المفسر "الصادرات البترولية"**: المتغير غير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0572) كقيمة احتمالية، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (152,5981)، وعدم معنوية معلمة الميل للمتغير تدل على عدم وجود للصادرات البترولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- **المتغير "الصادرات العادية"**: المتغير معنوي إحصائيا، حيث سجل (0,0604) كقيمة احتمالية، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، كما قدرت معلمته بـ (1,545447)، وإشارتها سالبة ما يدل على وجود أثر عكسي للصادرات العادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

6.5 اختبارات تشخيص النموذج (اختبارات الدرجة الثانية): يمكن تلخيص اختبارات تشخيص النموذج في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبارات تشخيص النموذج

فرضية الاختبار	الاختبار	قيمةF	القيمة الاحتمالية prob
الارتباط الذاتي Autocorrelation	Breuch-Godfrey Serial Correlation LMtEST	1,233513	0,2667
عدم ثبات التباين	Arch	0,374478	0.5406
التوزيع الطبيعي	JarqueBera	0,061427	0,969753

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن جميع الفرضيات الصفرية الخاصة بالاختبارات التشخيصية قد تم قبولها (لأن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%)، و بالتالي تحقق شروط صحة النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي ، وعدم ثبات التباين ، ووجود توزيع طبيعي .

7.5 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعلمات النموذج (Cusum) و (Cusum – Square):

نلاحظ أن النموذج مستقر لأننا نلاحظ أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05.

الشكل3: اختبار (Cusum)

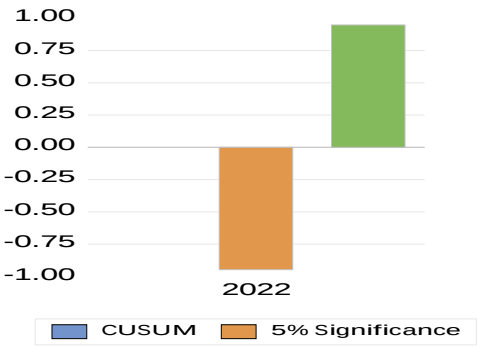

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

الشكل4: اختبار (Cusum of Squares)

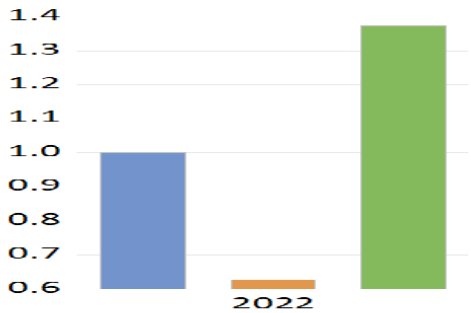

المصدر: مخرجات برمجية eviews 12

8.5 التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة التطبيقية القياسية التي قمنا بها في تحليل وقياس ومحددات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)، توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تفسيرها كالآتي:

- **إجمالي رأس المال الثابت:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظرية الكلاسيكية، التي اعتبرت أن الاستثمار في إجمالي رأس المال الثابت أساسيا لتطوير الاقتصاد وتنويعه، من خلال الزيادة في الإنتاجية والإنتاج، لكن هذه النتيجة تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب التركيز الزائد على الاستثمار في البنية التحتية والمعدات في قطاعات النفط والغاز، التي أدت إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى غير النفطية، مما زاد اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية وقلل من فرص التنويع. بالإضافة إلى أن الاستثمارات في رأس المال الثابت ترتكز في مناطق محددة من الوطن وبتكنولوجيا لا تواكب التقدم التكنولوجي الحاصل في العالم، مما يؤثر على توزيع الدخل، حيث تكون بقية القطاعات الاقتصادية ضعيفة وبالتالي لا يتحقق التنويع الاقتصادي؛

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لا يساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، هذه النتيجة جاءت مطابقة مع واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك يرجع إلى إن النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية يتطلب وقتا وجهدا كبيرا، وان مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري تركز بشكل رئيسي على القطاعات النفطية، وعلى القطاعات التي تتطلب قدرات تكنولوجية، ومهارات عالية ولا تحتاج إلى العمالة المحلية بشكل كبير. أي أن هيكلة الاقتصاد الجزائري القائمة على الإيرادات النفطية، وان مجمل استثماراتها الأجنبية ترتكز في قطاع النفط، وضعيفة جدا على مستوى الصناعات المحلية، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية وتنظيمية وقانونية تحول دون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أن مجمل لاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تحسين بعض القطاعات لكن لم تؤثر على التنويع الاقتصادي؛

- **التضخم:** له تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج تتطابق بما جاءت به النظرية الكلاسيكية، حيث يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار وتقليل القدرة الشرائية للمستهلكين والشركات، وهو ما أدى إلى تقليل الاستثمار في القطاعات

الأخرى غير النفطية في الجزائر، وذلك بسبب تركيز الاستثمارات على القطاعات التي تتأثر بالتضخم بشكل أقل هذا من جانب، ومن جانب آخر وحسب النظرية النقدية، يعتبر التضخم نتيجة لزيادة المعروض النقدي والإنفاق، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الأسعار في القطاعات الأخرى غير النفطية. ومن خلال زيادة الأسعار، وهو ما أثر على القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في السوق العالمية، وأدى إلى التقليل من فرص تنويع الاقتصاد الجزائري؛

- **الصادرات البترولية:** لها تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير، ولا تساهم في تنويع الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذه النتائج تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، بسبب زيادة اعتماد الحكومة على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة، مما يقلل من الحاجة إلى التنويع الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الأخرى في البلاد، حيث أدى هذا الاعتماد الشديد على الصادرات البترولية إلى تقليل الاستثمار في القطاعات الأخرى، مما قلل من فرص التنويع الاقتصادي. كما تؤكد هذه النتيجة على أن الجزائر مازالت تبني سياساتها الاقتصادية وتمويل استثماراتها على الريع النفطي لمواجهة التحديات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ؛
- **الصادرات العادية:** لها تأثير سلبي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل، وهذه النتائج لا تتطابق مع النظريات الاقتصادية، ولكن تتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث يرجع ذلك إلى أن الاعتماد على صادرات محددة دون التركيز على تطوير الصناعات الأخرى والتنويع الاقتصادي، أي تركز على قطاعات محددة، ولا تشمل قطاعات اقتصادية أخرى متنوعة.

6.خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية دراسة أهم المحددات الرئيسية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، باعتبار أن التنويع الاقتصادي أصبح خيارا ضروريا للخروج من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، ورغم المجهودات المبذولة إلا أن الجزائر لم تصل إلى بناء قاعدة اقتصادية بالمعنى الحقيقي ولا زالت ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وهو ما كشفته الدراسة التحليلية والقياسية. ومن أجل تفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة تفعيل دور الدولة في عملية التنويع، حيث أنها تستلزم سياسات نشيطة من الحكومة، بهدف تحفيز التطورات القوية التي ليس بمقدور السوق بمفردها أن تنتجها تلقائيا عبر تخصيص الموارد؛
- استقطاب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة بموجب استراتيجية عقلانية للتطوير التقني وتدبير التقنيات الحديثة من الخارج مع الحرص على عدم إجهاض المبادرات من قبل الرأسمال الوطني؛
- ينبغي تسريع عملية التنويع الاقتصادي من خلال إعادة توجيهه نحو المنتجات الأكثر ديناميكية، وعالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة؛
- تحديد الصناعات الجديدة الواعدة ومساعدتها على النمو والتنافس من خلال تقديم الدعم للبحث والتطوير، وتوفير التدريب والتعليم لتطوير قوة عاملة ماهرة، وتوفير التمويل لمساعدة المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمار في قطاعات متنوعة، حيث يجب على الجزائر أن تستثمر استراتيجيا في القطاعات ذات الإمكانات العالية للتنويع الاقتصادي كالطاقة المتجددة والزراعة والتصنيع والسياحة والصناعات التكنولوجية إلى خلق مصادر جديدة للإيرادات وفرص عمل؛
- ترقية البنية التحتية واللوجستيات الحديثة، بما في ذلك النقل والاتصالات والخدمات اللوجستية، وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر مختلف القطاعات.

7. قائمة المراجع:

- Aissaoui, A. (2009). The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa. *Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, 2*(52), 1-34.
- Banque d'Algérie. (2002-2016). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie, les Rapports de 2002, 2006, 2010, 2014, 2015 ,2016.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz
- (1964-2011, juin 2012). *Banque d'Algérie, bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires* . https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf. Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/09/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf
- Benazza, H. (2019). Economic Diversification outside the Hydrocarbon Sector in Algeria" The road to sustainable development ". *International Journal of Economic Studies, 2*(7), 1-142.

- BOUSSALEM, A. B., & Elhannani, F. E. (2018). Economic Diversification and Trade Openness in Algeria. *Topics in Middle Eastern and African Economies, Proceedings of Middle East Economic Association, 20*(1).
- Cuberesi, D., & Jerzmanowsk, M. (2009). Democracy, Diversification and Growth Reversals. *The Economic Journal, 119*(540), 1243-1587.
- Hadjira, A., & Zakane, A. (2021). Determinants Of Export Diversification : An Emperical Study, The Case Of Developing And Emerging Countries During The Period 1996-2017. *Revue d'économie et de statistique appliquée, 18*(01), 7-15.
- la Banque d'Algérie. (2022). *RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE.* Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Rapport-dactivite-Banque-dAlgerie-Annee-2021-VF.pdf
- Lederman , D., & Maloney, W. (2012). Does What You Export Matter? In Search of Empirical Guidance for Industrial Policies. *Washington: The World Bank*, 57-89.
- Le-Yin, Z. (2003). Worshop on economic diversification. *VNFCCC - Theran*, p. 07.
- M. Jolo, A. (2022). Driving Factors of Economic Diversification in Resource-Rich Countries via Panel Data Evidence. *Sustainability, 14*(05), 1-14.
- Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. *Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States*(27).
- Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). *Economic Diversification in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth* (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge.
- Sukumaran , N. (2016). Macroeconomic Determinants of Economic Diversification in Botswana. *Proceedings of International Academic Conferences 3606140, International Institute of Social and Economic Sciences.*
- Transparency International. (2021). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX.* Berlin, Germany: Transparency International International Secretariat. Récupéré sur https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf
- فاتح غلاب. (2017). السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي . *مجلة إقتصاديات المال والأعمال، 1*(1)، 78-93.

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 21-37
OEB Univ. Publish. Co.

أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على أداء مكاتب معبر أنقيلي الجمركي لدولة تشاد

The impact of applying TQM standards to performance of Ngueli Customs Station (Tchad)

د/ قجة على يحي [1]
[1] جامعة الملك فيصل (تشاد)، aliyahyagoudja@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/18 تاريخ قبول النشر: 2024/05/16 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء مكاتب معبر "أنقيلي" الجمركي بدولة تشاد، أين تم اختيار عينة طبقية عشوائية من العاملين، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين تطبيق معايير الجودة الشاملة والأداء المؤسسي لمكاتب جمارك "أنقيلي"، وبينت نتائج التحليل أن الالتزام بمبادئ الجودة الشاملة في مكاتب جمارك "أنقيلي" كان مقبولا رغم ضعف الاهتمام بالشكاوى المقدمة من قبل مستخدمي المعبر، حيث تعمل على تعزيز انتشار مفهوم إدارة الجودة الشاملة بين العاملين.

الكلمات المفتاحية: الأداء، إدارة الجودة الشاملة، معبر أنقيلي الجمركي.
تصنيف JEL : M52، M50.

Abstract:

The research aimed to identify the impact of TQM on enterprise performance in the offices of the "Ngueli" customs Station in N'Djamena (tchad), where a stratified random sample of employees was selected. The research concluded that there is a positive relationship between the application of total quality management standards and the enterprise performance of customs Station. Commitment to applying the comprehensive quality standard was Modest.

***Keywords**: Performance, TQM, Ngueli Customs Station.*
Jel Classification Codes: M50, M52.

*المؤلف المرسل: د/ على يحي قجة.

1.مقدمة:

لم يعرف العالم المعاصر موجة من التغيرات كالتي يشهدها اليوم في مختلف المجالات واشتداد المنافسة العالمية وتزايد الصراع على الأسواق والفوز بالأرباح ومعدلات النمو، مما تحتم على المنظمات ضرورة مواكبة هذه التحديات من خلال اتخاذ الترتيبات، استبدال المفاهيم والتقنيات والسلوكيات والممارسات الإدارية التقليدية، والأخذ بالمفاهيم والتقنيات والسلوكيات والممارسات الإدارية الحديثة، التي تمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، ومن أهم التوجهات الإدارية المعاصرة التي تكفل للمنظمة تحقيق أهدافها المنشودة مدخل إدارة الجودة الشاملة.

وتعد إدارة الجمارك بمختلف مصالحها من أهم الأجهزة والهيئات التي تطلع بمهام ريادية في سبيل تجسيد رقابة الدولة على مجال النقل والتنقل، حيث أن تنمية النشاطات التجارية وأنشطة التصدير تعتمد في جانب كبير منها على مدى فعالية وتطور النظام الجمركي في ظل التغيرات الدولية الراهنة، وقد عرفت مهام إدارة الجمارك في تشاد تطورا هاما، حيث أصبح لهذه الإدارة أو الهيئة مهمة حفظ وضمان سلامة الاقتصاد الوطني، ومن ثم توجهت الأنظار إلى إدارة الجودة الشاملة التي تعتبر من أهم الاتجاهات الحديثة في تسيير المنظمات، كونها فلسفة استراتيجية ووسيلة لإدارة التغيير ونقل المنظمات، من أنماط التفكير التقليدية إلى أنماط تفكير و ممارسات تتلاءم مع كل تغير يمكن أن يمس مجال نشاطها.

ويأتي هذا البحث ليلقي الضوء على دور معايير الجودة الشاملة في تحقيق الأداء المؤسسي في المؤسسات الجمركية بدولة تشاد بالتركيز على مكاتب جمارك معبر "أنقيلي" الذي تعتبر من أبرز المحطات الجمركية في تشاد، والبوابة الرئيسية لكثير من البضائع القادمة من الخارج.

2.1 مشكلة البحث:

إن تنامي الوعي لدى العملاء أدى إلى المطالبة بمستويات خدمية عالية الجودة مما استدعى الأمر ضرورة تحسين وتطوير أسلوب تقديم الخدمة، وكذلك أن الاهتمام بجودة الخدمة أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمنظمة والعميل، فهي تعتبر أداة فعالة لتحقيق التحسين المستمر لجميع أوجه عمليات الخدمة، لذلك من الضروري الاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات الجمركية وعليه، فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي في مكاتب معبر "أنقيلي"؟

3.1 أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى مفهوم وأهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء العاملين في مكاتب معبر "أنقيلي" الجمركي لدولة تشاد؛
- تقديم إطار نظري لمتغيرات الدراسة وأبعادها من أجل تبيان مفاهيمها وطبيعة الأثر بينهما ومقايس مستوياتها وإزالة بعض الغموض حولها بحسب الأدبيات النظرية والدارسات السابقة؛
- التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق هيئة الجمارك التشادية لنظم إدارة الجودة وتحسين الأداء المؤسسي؛
- تحديد الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة لإدارة الجودة الشاملة في معبر "أنقيلي" الجمركي لدولة تشاد؛
- اختبار العلاقة بين إدارة الجودة وكل من معيار القيمة المضافة ومعيار الربحية ورضا العميل؛
- إثراء المكتبة الجامعية التشادية بالدراسات حول تطبيقات إدارة الجودة والأداء المؤسسي.

4.1 منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأسلوب الأكثر ملائمة للدراسة الوصفية، إذ يقوم على وصف الحقائق الراهنة المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، بالمقابل تم اعتماد منهج الاستقصاء في دراسة تطبيقية على مستوى مكاتب جمارك معبر "أنقيلي".

2. إدارة الجودة الشاملة:

تعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمهتمين بشكل خاص بتطوير الأداء وتحسين الجودة في المنظمات الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية.

1.2. مفهوم الجودة:

في هذا الإطار تباينت اجتهادات المهتمين بموضوع الجودة في محاولة لإيجاد تعريف شامل موحد لها، و ذلك نظرا لأبعادها المختلفة و جوانبها المتعددة رغم وضوح المصطلح، والذي يعود أصله إلى الكلمة اللاتينية "Qualitas"، التي تعني الدقة والإتقان.

لقد ارتبط مفهوم الجودة تقليديا بالسلعة المنتجة، إذ تتمثل الجودة في: "تلك الصفات المميزة لمنتج أو خدمة ما، والتي يقارن المستفيد بها قيمة تلك الصفات بالجودة"(بن سعيد، 1998م، صفحة 72)

لذلك فإن الجودة تظهر في إجمالي الصفات والخصائص التي تعمل على تلبية احتياجا ت العميل المحددة، أي تلك التي يحددها بشكل أو بآخر، أو الشاملة المقدرة من طرف المؤسسة، لذا يمكن القول أن الجودة تتمثل في قابلية السلعة أو الخدمة على تحقيق مستوى من الإشباع والرضا للمستهلك في حدود إمكانيات المؤسسة.

ورغم صعوبة ضبط مضمون محدد للجود ة باعتبارها مفهوما نسبيا، إلاأنه يمكن التأكيد على أن للجودة أبعاد يمكن التعرف من خلالها على درجة جودة السلعة مقارنة بغيرها: (الشوازي، 2004م، صفحة 96)

وفي ظل اشتداد المنافسة العالمية انتقل اهتمام الباحثين الاقتصاديين من النظرة الضيقة للجودة على أنها جودة المنتوج النهائي فقط إلى نظرة أشمل تمتد لتشمل الأبعاد الاستراتيجية والتنظيمية، التجارية، المالية والبشرية مما أدى إلى بروز ما يعرف بالجودة الشاملة المرتبطة بجميع وظائف المؤسسة لا بالمنتج فقط، وأن تسييرها يتم من قبل جميع الأفراد لا المختصين بالجودة، بالإضافة إلى أن مفهوم الزبون أصبح واسعا ليشمل الزبون الداخلي والخارجي.

فالجودة الشاملة تملي التكيف المستمر للمنتوجات أو الخدمات مع ما ينتظره الزبون أو العميل من خلال التحكم في وظائف المؤسسة وأساليب العمل، حيث تتميز ببعدين هما: (بن سعيد، 1998م، صفحة 79)

- البعد الاقتصادي المرتبط بتخفيض التكاليف للحصول على الجودة؛
- البعد الاجتماعي المرتبط بتعبئته وتحفيز العاملين وإرضاء العملاء.

2.2. مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

إدارة الجودة الشاملة هي دلالة للتركيز على مستوى المنظمة ككل بدءا بالمجهز وانتهاء بالمستهلك وتمثل إدارة الجودة الشاملة بالتزام الإدارة واهتمامها بجميع أوجه المنتجات والخدمات ذات الأهمية للمستهلك (قجي، 1996م، صفحة 133).

وتعرف إدارة الجودة الشاملة على أنها: "نظام إدارية وفني متكامل يغطي كافة مراحل المشروع الصناعي/الخدمي بدءامن التخطيط وانتهاء بمتابعة أداء المنتج/الخدمة ورضاء العميل (السيد، 2002م، صفحة 23).

كما ينظر إليها على أنها: "عملية إدارية تستخدمها أي منظمة أو أي مؤسسة خلال التخطيط طويل المدى باستخدام خطط تحسين الجودة باستمرار فتقود المنظمة تدريجيانحو إنجاز رؤيتها، وتتميز الثقافة المنظمة بزيادة رضا الزبون من خلال التحسينات المستمرة التي يشترك فيها كل الموظفين بنشاط"(عبده، 2018م، صفحة 4).

وهناك من يعرفها على أنها: "المدخل لإدارة المؤسسة ويقوم على الجودة ويبنى على مشاركة جميع أعضاء المنظمة، ويستهدف النجاح طويل المدى من خلال إرضاء العميل وتحقيق منافع للعاملين في المنظمة"(هلال، 2006م، صفحة 16)، وأحيانا أخرى تعرف على أنها: "فلسفة إدارية تنتهجها الإدارة وتهدف إلى استخدام الموارد البشرية والمادية بأحسن الطرق الممكنة لتحقيق أهداف المؤسسة"(عثمان، 2007م، صفحة 379).

3.2. معايير إدارة الجودة الشاملة:

تقوم منهجية إدارة الجودة الشاملة على عدد من الأبعاد والمعايير وهي:

المعيارالأول: القيادة في تحقيق الجودة الشاملة

أصبحت المنظمات تدرك أن إدارة الجودة الشاملة جزء هام من أجل تحقيق الأهداف، ويعد التزام الإدارة العليا وتفعيل المشاركة في ممارسات إدارة الجودة الشاملة من عوامل نجاح تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة (القواسمة، 2019م، صفحة 539).

المعيارالثاني: مشاركة العاملين

إن مشاركة العاملين واحدة من أهم الأبعاد التي ترتكز عليها إدارة الجودة الشاملة، فهي تسهم في تحفيز الموظفين ورفع روحهم المعنوية نتيجة لشعورهم بالمسؤولية وتكوين علاقات أفضل مع فريق العمل وتنمية مهاراتهم والاستفادة من خبرات وقدرات زملائهم، كما تستفيد منها المؤسسة في تحسين ممارسات العمل والتعزيز من عملية صنع القرار وتحقيق الرضا الوظيفي (السلمي، 1999م، صفحة 85)

المعيار الثالث: سياسة واستراتيجية إدارة الجودة الشاملة

أصبحت الجودة الشاملة هدفا لكل المؤسسات الطموحة التي تترفع بنظرها عن مواقع أقدامها وتنظر للمستقبل المشرق بمنظور العصر وديناميكية الاقتصاد العالمي الحديث، ومن المؤكد أن أهم ما يميز الجودة الشاملة والدور الاستراتيجي الذي تلعبه، أنها تركز على مفهوم البقاء والاستقرار والتطوير من خلال استشراف آفاق المستقبل بدلا من الربح السريع المستعجل، لقد أثبت الواقع والتجربة أن الجودة الشاملة بمفهومها وأبعادها وأصولها المهنية والعلمية، هي السلاح الذي يمكن التعامل بواسطته مع مستجدات العصر، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وتحقيق الربح للمنظمة على المدى الطويل (شيلي، 2014م، صفحة 80).

ولتحقيق كل هذا، يتطلب من المؤسسة أن تستعين بسياسات واستراتيجيات الجودة الشاملة، وبما أنها تشمل كافة العمليات الداخلية والخارجية للمؤسسة، فهي تهدف إلى الارتقاء بكافة العمليات من أجل مواكبة التطورات الحاصلة.

3. الأداء في المنظمات:

1.3. مفهوم أداء المنظمة:

في هذا الصدد لا يوجد اتفاق بين الباحثين، فيما يخص المحتوى التعريفي لمصطلح الأداء رغم كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت هذا المصطلح، و يرجع ذلك إلى تباين وجهات نظر المفكرين و الكتاب في هذا المجال، و لا يسعنا هنا عرض و تحليل إسهامات كل الباحثين في حقل الاقتصاد و الإدارة بالنسبة لتعريف الأداء، الأمر الذي يحتم علينا الاقتصار على تقديم أهم تلك التعاريف بما يفي بالغرض من الدراسة. و هنا يجدر الذكر بداية أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية "to perform"، و التي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل، أما بالنسبة لأهم التعاريف المقدمة للأداء، فنجد من بينها تعريف "A.Kherakhem" ، الذي يرى بأن الأداء يدل على: "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة" (عبد القادر، 2008م، صفحة 114).

و نستنتج من هذا التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بأعمال و أنشطة، بما يحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة للمؤسسة، إلا أن "برومیلي" و "میلر" "Bromily" et "Miller" ينظران إلى الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية، واستغلالها بكفاءة و فعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". و ما يلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو نتيجة تفاعل عنصرين أساسيين، هما طريقة استعمال موارد المؤسسة

والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام، و اللذان على ضوئهما يتم الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

2.3. مؤشرات تقييم الأداء في المنظمات:

تتم عملية تقييم الأداء باستعمال مؤشرات معينة و تمر بأربعة مراحل، تنطلق من التشخيص إلى تحضير التقييم، فعملية القياس و أخيرا تحليل النتائج من أجل إعطاء حكم عام شامل حول أداء المنظمة، هذا وتتعدد مؤشرات تقييم الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (الحسيني، 2009م، صفحة 80)

1.2.3. معيار القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين الإيراد الإجمالي المتحصل عليه من بيع سلعة أو خدمة معينة وبين إجمالي ما دفع الموردين نظير مواد أو خدمات أخرى تتطلبها عملية الإنتاج (العباس، 2009م، صفحة 27)

2.2.3. معيار الربحية:

الربح عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية خلال الفترة المحاسبية، إلا أن المفهوم الأدق للربح هو الفرق بين القيمة النقدية للمشروع في أول ونهاية المدة، أما الربحية فهي مقياس يحاول تقييم أداء المشروع من خلال تحميل صافي الدخل إلى أنشطة المشروع ممثلة في جملة الاستثمارات أو الأصول .

3.2.3. رضا العميل:

اتفق الكتاب على أن العميل هو الذي يحدد الجودة وفي المقابل فإن الجودة هي التي تحقق رضا العميل، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنظمات معرفة المستفيدين وتحديد احتياجاتهم ومحاولة إرضائهم بتقديم الخدمات التي تطابق أو تفوق توقعاتهم، تعد أحد المحاور الرئيسة لمدخل إدارة الجودة الشاملة، فالتميز كأحد الأفكار الأساسية التي يقوم عليها هذا المدخل يعني أن المنظمات تعتمد في حركتها بشكل أساسي على رغبات المستفيدين واحتياجاتهم وتوقعاتهم من خلال الاهتمام بالبيانات والمعلومات المرتدة من الجمهور المستفيد، وجمهور المنظمات وفقالإدارة الجودة الشاملة يصنف إلى: (القحطاني،2011م، الصفحات 59 -60)

- جمهور داخلي: وهم الأفراد العاملون في المنظمة ذاتها ابتداء من الحارس والساعي ومرورا بالمختصين والمديرين والوكلاء والنواب وانتهاء بالرئيس الأعلى للمنظمة والذين يرتبطون إداريا وتنظيميا بالمنظمة ويتلقون أجور مقابل تقديم العمل فيها.

- جمهور خارجي: وهم كافة المتعاملين مع المنظمة والمستفيدين من خدماتها والذين لا تربطهم علاقة إدارية بالمنظمة ولا يتقاضون أجورا منها.

4. دراسة تطبيقية على مكاتب معبر جمارك "أنقيلي":

1.4.لمحة تاريخية عن مكاتب معبر جمارك "أنقيلي":

تعتبر إدارة الجمارك مؤسسة اقتصادية كغيرها من المؤسسات الأخرى، تقوم على أسس معينة، ولا يمكن من إنجاح هذا الدور إلا بتكوين وتنظيم هذه الإدارة التي عرفت تطورا متعلقا بتطور الاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.

تأسست مكاتب جمارك "أنقيلي" في عام1993م إنشاء أول إدارة جمركية، وسميت آن ذاك بإدارة مكتب الطرق وممقره بالقرب من رئاسة الجمهورية القديم، وارتبطت إداريا بوزارة المالية وكان هدفها الإحصاء والمعاينة وجمع الإيرادات عن البضائع الواردة إلى البلاد، ويترأس الإدارة حاليامدير عام يرتبط مع وزير المالية، وصادر أول قانون ينظم عملها عام1964 وسمي بقانون الجمارك والذي تام تعديله أول مرة بالقرار (7/93/-UDEAC-556-CD-SE1) في 21 من يونيو للعام 1993م.

أما أول تعريفة جمركية اشتملت على جداول السلع المتبادلة ونسب الرسوم المفروضة فصادرت عام 2000م وتم تعديلها عدة مرات وكان آخرها في النظام المنسق الصادر عن منظمة الجمارك "التنظيم من أجل ملائمة قانون الأعمال في إفريقيا" المعروف اختصارا بـ "أوهادا" والذي تم البدء بتطبيقه في عام 1995م.

مكاتب جمارك "أنقيلي" هي هيئة حكومية شبه عسكرية أوكلت إليها حراسة الحدود وتنظيم ومراقبة دخول وخروج السلع والبضائع وفرض الرسوم عليها وكذا مكافحة النشاط التجاري غير المشروع، وأنها الهيئة الموكل إليها حماية الاقتصاد الوطني ومكافحة كل أشكال التهريب، بالإضافة إلى كونها هيئة رقابية مكلفة تتلقى الحقوق والرسوم على البضائع التي تمر على الحدود (من المطارات، الموانئ، مراكز الحدود لتفتيش الأشخاص).

2.4.تحليل بيانات البحث واختبار الفرضيات:

- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع مكاتب جمارك "أنقيلي" والواقعة بالقرب من الحدود التشادية الكاميرونية بالمستويات المختلفة لتكون ممثلة لعناصر مجتمع البحث، والبالغ عددهم (120) عاملا

- عينة البحث: نظرالحجم العاملين، تم اختيار عينة منهم، لأن كلهم في حالة تجانس والأعمال المختلفة، وسبب ذلك أن طبيعة البحث المتعلقة معرفة أثر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة على الأداء المؤسسي في مكاتب جمارك "أنقيلي"، لا يدخل فيها كل العاملين، بل أصحاب المكاتب المعنيين بالجودة في الخدمات فقط.

- معدل استجابة العينة: تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجهة لعينة من العاملين بمكاتب جمارك "أنقيلي"، حيث تم توزيع عدد (80) استبانة، تمكن الباحث من الحصول على (53) استبانة من جملة الاستبانات الموزعة ولم تسترد عدد (27) استبانة بنسبة بلغت (79.51%) وهناك عدد (4) استبانات غير صالحة نسبة لبياناتها المفقودة ومن ثم تم عمل تنظيف للبيانات وعليه تم إعداد ملخص لكل عمليات تنظيف البيانات وكذلك معدل الاستجابة كما في الجدول التالي:

جدول رقم 01 : تنظيف البيانات ونسبة الاستجابة

	البيان	الاستجابة
1.	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	80
2.	مجموع الاستبانات التي تم إرجاعها	53
3.	الاستبانات التي لم تسترد	27
4.	الاستبانات غير الصالحة نسبة لبياناتها المفقودة	4
6.	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	49

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss (2023)

-اختبار الثبات: إن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة "ألفا كرونباخ"، وقد اعتمد البحث لاختبار ثبات أداة البحث على معامل "ألفا كرونباخ" (Alpha Cronbach)، والذي يأخذ قيماتتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر. وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور البحث:

جدول رقم (2) يوضح الثبات والصدق الإحصائي للاستبيان

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	09	0.683
المحور الثاني	06	0.841
المحور الثالث	04	0.470
المحور الرابع	04	0.362
المحور الخامس	04	0.473
المحور السادس	04	0.671
الثبات العام الاستبيان	31	0.822

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss2023م

يتبين من الجدول (2) أعلاه أن نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ (Cronbach، Alpha) لجميع عبارات (الاستبيان) أكبر من (70%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات، حيث بلغ 822. لإجمالي الفقرات الـ(31)، كما تتراوح ثبات المحاور ما بين 362. كحد أدنى وبين 841. كحد أعلى.

وهذا يدل على أن الاستبيان بتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة وتحقيق الأهداف وتحليل نتائجها.

- **المعلومات الشخصية**: حيث احتوت البيانات الأساسية على ستة عناصر هي النوع، العمر، الخبرة العملية، والمسمى الوظيفي، المؤهل العلمي.

جدول رقم 03: التحليل الوصفي للمعلومات الشخصية

العامل الديموغرافي	البيان	العدد	النسبة%
النوع	ذكر	45	%84.9
	أنثى	7	%13.2
المجموع		53	%100
العمر	30 سنة فأقل	23	43.4
	من 31-40 سنة	7	13.2
	من 41-50 سنة	10	18.9
	من 50 وأقل من 60 سنة	3	5.7
	بيانات مفقودة	3	5.7
المجموع		53	%100

المؤهل العلمي	متوسط	1	1.9
	ثانوي	7	13.2
	Bts	2	3.8
	جامعي	22	41.5
	دراسات عليا	5	9.4
المجموع		53	%100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	14	26.4
	من 5-10 سنة	9	17.0
	من 11-15 سنة	3	5.7
	من 16-20 سنة	10	18.9
المجموع		53	%100
طبيعة ادارة الشركة	مالك للشركة	40	28.7
	مدير	60	42.8
	أحد الشركاء	25	17.8
	أخرى	15	10.7
المجموع		53	%100
المسمى الوظيفي	مدير	1	1
	مساعد مدير	6	6
	رئيس قسم	25	25
	مشرف	9	9
	موظف	2	2
المجموع		53	%100

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية 2023م

*** التحليل العاملي الاستكشافي:**

- التحليل العاملي الاستكشافي لمعايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

جدول رقم 3: التحليل العاملي الاستكشافي معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة

المتغيرات	العبارات	1	2	3
دور القيادة في تحقيق الجودة	تعمل محطة "أنقيلي" وفقا لرؤية ورسالة المحطة	0.849		
	تلتزم إدارة محطة "أنقيلي" بتحقيق الأهداف الموضوعة	0.767		
	تقوم الإدارة بتحفيز وتشجيع الموظفين	0.747		
	تهتم إدارة محطة "أنقيلي" بالشكاوي والمقترحات	0.631		
	يتلقى العاملين دورات تدريبية بصورة مستمرة		0.781	

العاملين بمعبر أنقيلي	لدى محطة "أنقيلي" اهتمام بالعاملين والعملاء		0.773	
	بيئة محطة "أنقيلي" ملائمة بالنسبة لاحتياجات العاملين		0.675	
السياسة والاستراتيجية	لدى محطة "أنقيلي" استراتيجيات واضحة للجودة			0.906
	الشاملة في جميع الأقسام			0.736
	إدارة محطة "أنقيلي" تقوم بمراجعة الهيكل التنظيمي بصورة مستمرة			0.630
	إدارة محطة "أنقيلي" لدينا أهداف وخطط واضحة لبرامج الجودة			0.533

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss (2023)

-التحليل العاملي الاستكشافي للأداء المؤسسي:

تم استعمال البرمجية الإحصائية (SPSS) في عملية التحليل العاملي الاستكشافي للدراسة، ويبين الجدول أدناه نتائج العملية المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 9 عبارة)

جدول رقم 4: التحليل العاملي الاستكشافي الأداء المؤسسي

المتغيرات	العبارات	1	2
رضا العاملين	تحرص إدارة محطة أنقيلي على تعزيز التواصل بين العاملين لديها والاستعانة بآرائهم.	0.649	
	تعمل إدارة محطة أنقيلي على دفع حوافز مرضيه للعاملين.	0.525	
	تعمل إدارة محطة أنقيلي على تنمية قدرات العاملين لمقابلة احتياجات العملاء	0.811	
تحقيق الأهداف	تسعى إدارة محطة أنقيلي إلى الوصول لدرجة تقديم خدمه متميزة وفعاله لمقابلة احتياجات جمهور العملاء		0.825
	تعمل إدارة محطة أنقيلي على تحقيق علاقة وطيدة مع العملاء أساسها الثقة والمصداقية المتبادلة		0.807
	تحرص إدارة محطة أنقيلي على استثمار كافة الموارد المتاحة لديها بصوره مثلى لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.		0.726

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss (2023)

*** التحليل العاملي التوكيدي:Confirmatory Factor Analysis**

- التحليل العاملي التوكيدي لتطبيق معايير الجودة الشاملة:

تم استعمال البرمجية الإحصائية (SPSS) في عملية التحليل العاملي التوكيدي للدراسة من أجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة.

شكل رقم 1: يوضح التحليل العاملي التوكيدي

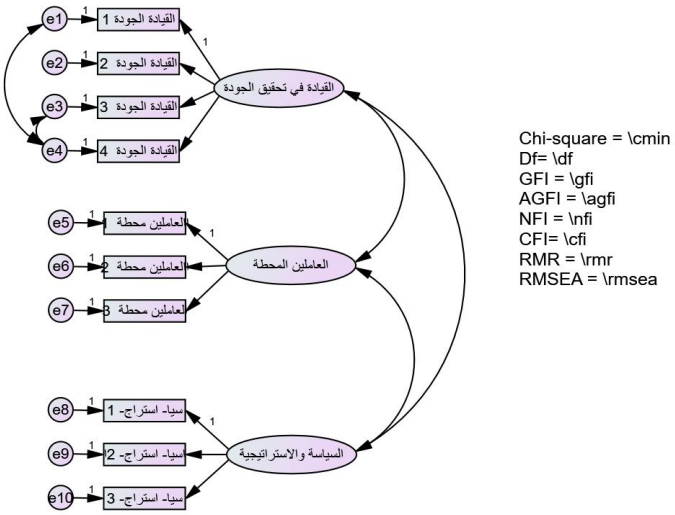

-التحليل العاملي التوكيدي الأداء المؤسسي:

شكل رقم 2: التحليل العاملي التوكيدي

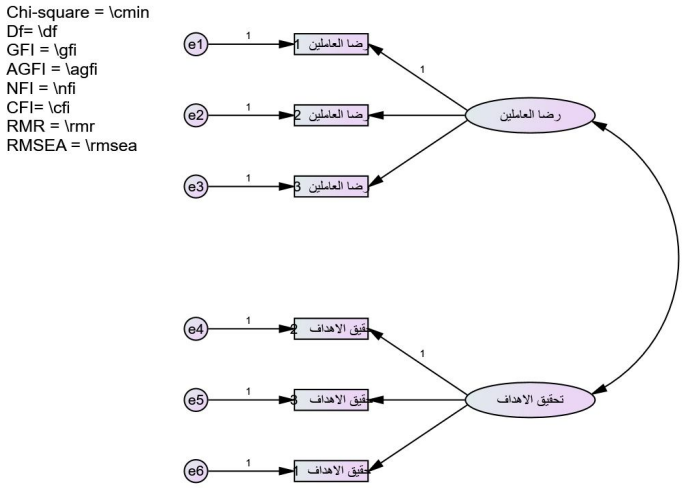

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss (2023)

***نمذجة المعادلة البنائية:** Structural Equation Modeling

تم الاعتماد في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، وبالتدقيق استعمال أسلوب تحليل المسار.

الفرضية الأولى: العلاقة بين معايير تطبيق الجودة الشاملة والأداء المؤسسي.

شكل رقم 3: العلاقة بين معايير تطبيق الجودة الشاملة والأداء المؤسسي

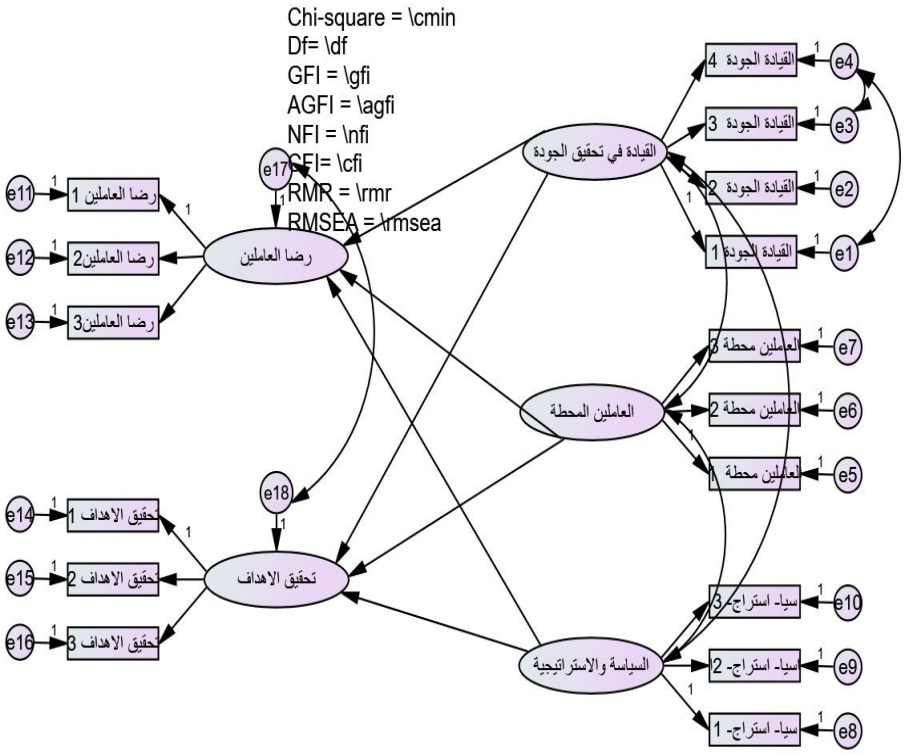

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية SPSS (2023)

***مؤشرات جودة النموذج:**

تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه على ضوئها (اختبار الفرضية).

جدول رقم 5: قيم تحليل المسار من معايير تطبيق الجودة الشاملة إلى الأداء المؤسسي

			Estimate	S.E.	C.R.	P	النتيجة
رضا العاملين	<---	دور القيادة في تحقيق الجودة	0.232	0.801	1.282	0.20	قبول الفرضية
رضا العاملين	<---	العاملين بالمحطة	0.288	0.122	2.362	0.018	قبول الفرضية
رضا العاملين	<---	السياسة والاستراتيجية	0.118-	0.089	-1.330	0.183	عدم قبول الفرضية
تحقيق الأهداف	<---	دور القيادة في تحقيق الجودة	0.301	0.102	2.957	0.003	قبول الفرضية
تحقيق الأهداف	<---	العاملين بالمحطة	0.093	0.087	1.061	0.289	عدم قبول الفرضية
تحقيق الأهداف	<---	السياسة والاستراتيجية	0.789	0.246	3.211	0.001	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات البحث الميدانية spss (2023)

5. تحليل النتائج:

ومن خلال بيانات الجدول (5) يتضح عدم قبول بعض الفروض الفرعية من معايير تطبيق الجودة الشاملة إلى الأداء المؤسسي لأن قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05، في حين تم قبول الفروض الخاصة بمعايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة (دور القيادة في تحقيق الجودة، العاملين بالمحطة، السياسة والاستراتيجية) على الأداء المؤسسي (رضا العاملين، تحقيق الأهداف) لأن قيمة مستوى المعنوية لهم أقل من المستوى المقبول 0.05.

6.خاتمة:

ترتكز فلسفة الجودة الشاملة على مجموعة متناسقة من القيم التي يمكن للمنظمات من خلال تبنيها الوصول إلى أفضل أداء ممكن، وقد أسهم العلماء و المفكرون اليابانيون في تحديد نماذج لإدارة الجودة الشاملة تستند في ذلك على التوجه بالمستهلك، الوقاية من الأخطاء قبل وقوعها، التحسين المستمر والإدارة بالمشاركة، وحتى ينجح تطبيق إدارة الجودة الشاملة يجب على المنظمة اعتماد بعض الأدوات و التقنيات للوصول إلى الجودة المطلوبة كمقياس ستة سيجما وفلسفة "كايزن" وأسلوب حلقات الجودة.

ولقد تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن الالتزام بتطبيق معيار الجودة الشاملة في مكاتب جمارك "أنقيلي" كان مرتفعا، وكان تطبيق الجودة الشاملة بين العاملين بها محدودا إلى حد ما، والاستفادة من المعلومات التي يقدمها المستفيدون من خدمات إدارة الجودة الشاملة

كان ضعيفا في تحسين وتطويرها الخدمات، إضافة إلى عدم الاهتمام بالشكاوى المقدمة من قبل المستفيدين من خدمات إدارة الموارد البشرية، وأيضا التدريب.

ونختم هذا البحث بتقديم التوصيات الآتية:

- ✓ تعزيز العمل بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بين العاملين بمكاتب جمارك "أنقيلي" والاستفادة من المعلومات التي يقدمها المستفيدون من خدماتها في تحسين والتطوير؛
- ✓ الاهتمام بالشكاوى المقدمة من قبل المستفيدين من مكاتب جمارك "أنقيلي" والعمل على حلها؛
- ✓ ضرورة عقد دورات تدريبية للعاملين تسهم في تنمية الإبداع الأدائي لديهم، وتعزز من مهاراتهم وكفاءتهم الذاتية من أجل الحصول على جودة متميزة في الأداء المؤسسي، بعيد عن التعقيد والرتابة في التعامل.

7. قائمة المراجع:

- بوفا سان، ارا كيش كي، ترجمة، محمد محمود الشوازي: (1999م) إدارة الإنتاج والعمليات، (الرياض: دار المريخ للنشر).
- الحسيني احمد بن عبد الله: (1994م) علاقة الإشراف الإداري بكفاءة أداء العاملين"، الرياض، بدون دار نشر.
- حمود كاظم خضير: (2022م) إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء"، عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.
- خالد بن سعد عبد العزيز بن سعيد، (1998م) إدارة الجودة الشاملة، (الرياض: للنشر والتوزيع).
- خضير كاظم حمود: (2008م) مبادئ إدارة الأعمال، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع).
- سلامه عبد العظيم حسين وآخرون: (2016م) مواصفات فريق العمل الفعال ودوره في تحسين أداء المؤسسة التعليمية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد (108) أكتوبر ج (1).
- سيد عبد القادر السيد، (2002م) الدليل الشامل للجودة الكلية في تطبيق المواصفات الدولية لنظم الجودة 9000 والمواصفات الدولية لمراجعة نظم الجودة 10011، مركز طباعة القاهرة.
- صلاح السيد عبده: (2018م) النماذج العالمية في مجال إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الاستفادة منها للمؤسسة التعليمية في العالم العربي "دراسة تحليلية" مجلة كلية التربية ببنها، العدد (116) أكتوبر ج(6).

- صلاح عبد القادر: (2008م) الإدارة في المؤسسة العصرية: (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
- عبد الخالق القحطاني: (2011م)، مدى توفر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في برامج تدريب مدينة تدريب الأمن العام بمنطقة مكة المكرمة دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الأمنية، جامعة نائف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد الرحمن محمد: (2007م) الإدارة في عصر العولمة، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي).
- على السلمي: (1995م)، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للإيزو، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- على سعيد العلاونة: (1996م)، أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية، (عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع).
- عمر وصفي عقيلي: (2001م)، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، (الأردن: دار وائل للنشر).
- فريد محمد القواسمة، تويم تركي تويم المري: (2019م)، أثر القيادة الإدارية في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، Global Journal of Economics and Business.
- محمد راضي بند قجي: (1996م) اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لمدراء شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى، الأردن، مجلة الدراسات، المجلد، 23,العدد2.
- محمد عبد الغني حسن هلال: (2006م) مهارات إدارة الجودة الشاملة في التدريب، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية).
- محمد يسري عثمان ومحمد موسى عثمان: (11-12 مايو 2007م) متطلبات الجودة الشاملة لتطوير مناهج التعليم الفني في مصر"، إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، مؤتمر كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- هارون العباس: (2009م)، مؤشرات قياس الأداء المؤسسي للمكتبات ومراكز المعلومات . المجلة العربية، العدد 24.

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 38-58
OEB Univ. Publish. Co.

أثر الانتقال إلى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

The impact of transition to sustainable energy on the environmental dimension of sustainable development in Algeria

حلاسة هناء[1]، طرايش معمر[2]

[1]جامعة تامنغست الحاج موسى اق اخموك (الجزائر)، hanaa.halassa@univ-tam.dz

[2]جامعة تامنغست الحاج موسى اق اخموك (الجزائر)، traichmaamar@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/04/17 تاريخ قبول النشر: 2024/05/13 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الطاقة المستدامة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الجزائر خلال (2000-2022)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ووجود علاقة سالبة ومعنوية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وتوصي الدراسة بضرورة التعجيل في تفعيل برنامج الانتقال إلى الطاقة المستدامة من خلال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة ورفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي وتطويرها، مع التقيد بالصرامة في التنفيذ.

الكلمات مفتاحية: الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة، التنمية البيئية المستدامة، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

تصنيف JEL: Q49، Q41، Q56، C51.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of sustainable energy on achieving sustainable environmental development in Algeria during (2000 -2022), using (FMOLS) method. The study's results revealed that Algeria has not yet been able to achieve the environmental sustainability, the findings also indicated a significant negative and meaningful relationship between renewable energy consumption and co2 emissions intensity, as well as a significant negative and meaningful relationship between energy consumption efficiency and co2 emissions intensity.

The study recommends an immediate transition to sustainable energy by improving energy consumption efficiency and rising the share of renewable energy in the energy mix through strict implementation.

Keywords: *Energy Transition, Sustainable Energy, sustainable environmental development, FMOLS.*

Jel Classification Codes : *Q49, Q41, Q56, C51.*

المؤلف المرسل: حلاسة هناء، hino.tam@gmail.com

1.مقدمة:

تلعب الطاقة بأشكالها ومصادرها المتنوعة دور الشريان الحيوي لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب توافر مصادر كافية للطاقة، إلا أن تنامي الطلب على الطاقة واستهلاكها بوتيرة متسارعة زاد من مخاوف نضوب مواردها لاسيما وأن المصدر الأساسي للطاقة يتكون من المصادر الأحفورية التي تتصف بعدم التجدد والتأثير السلبي على البيئة، إضافة إلى أن إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها يتم بأنماط غير مستدامة، فمخاوف استمرارية السياسة الطاقوية الحالية أدى إلى زيادة الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المستدامة وايجاد سبل فعالة لتخفيف الضغط على الطاقات الأحفورية ومجابهة الآثار السلبية الناجمة عنها عن طريق الانتقال إلى سياسة طاقوية مستدامة والتوجه الى استغلال الطاقات المتجددة وتطويرها والوصول إلى مزيج طاقوي يحقق الاستدامة، والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وترشيد استهلاكها ضمانا لحق الأجيال الحالية والقادمة بطريقة آمنة اقتصاديا و بيئيا.

تحاول الجزائر التكيف مع التحديات السابقة من خلال تغيير أنماط استهلاكها وانتاجها باعتبارها دولة ريعية تعتمد في تسيير جميع قطاعاتها على العائدات النفطية المتأتية من مصادر أحفورية مهددة بالفناء وتتسبب بأضرار بيئية وخيمة تؤثر سلبا على تحقيق التنمية البيئية المستدامة في البلاد، لذلك أولت اهتماما كبيرا بموضوع الانتقال الطاقوي المستدام بالاعتماد على سياسة الطاقة المستدامة من خلال تحقيق الثنائية -تحسين كفاءة استخدام الطاقات الأحفورية- وزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة وتطويرها- على نحو سليم اقتصاديا، مقبول اجتماعيا وبيئيا دون الإنقاص من حقوق الأجيال القادمة، وفي دراستنا هذه سنحاول الوقوف على مدى مساهمة الانتقال إلى الطاقة المستدامة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال دراسة العلاقة بين الطاقة المستدامة ومعدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منطلقين في ذلك من التساؤل التالي: **الى أي مدى يمكن للطاقة المستدامة ان تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية بين استهلاك الطاقات المتجددة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- توجد علاقة عكسية بين كفاءة استهلاك الطاقة وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الانتقال إلى الطاقة المستدامة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) من خلال دراسة العلاقة

بين استهلاك الطاقات المتجددة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والعلاقة بين كفاءة استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يعتبر من القضايا الحديثة التي حظيت باهتمام بليغ لدى خبراء الطاقة والهيئات الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة البعد البيئي.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الإطار النظري للدراسة، والمنهج القياسي باعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) والتي تهدف إلى الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.

هيكل الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به تم تقسيم الدراسة إلى:

- مفاهيم حول التنمية البيئية المستدامة، الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة.
- الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في الجزائر.
- الدراسة التطبيقية لأثر الانتقال إلى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

2.مفاهيم حول التنمية البيئية المستدامة، الانتقال الطاقوي، الطاقة المستدامة:

1.2مفهوم الاستدامة والتنمية البيئية المستدامة:

حاولت العديد من الدراسات والبحوث تعريف الاستدامة، فهناك من قدم تعريفا محدودا لمصطلح الاستدامة مثل (Daily, B & Huang) الذي عرفها من منظور بيئي فقط دون إدراج الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي للاستدامة(Daily & Huang, 2001, p. 1541) ، بينما قام البعض الآخر بتعريفها من خلال النظر في عدة جوانب مرتبطة مع بعضها البعض، مثل (Carter, C & Rogers) الذين اتخذا نهجا أكثر شمولا من خلال النظر إلى الاستدامة من منظور الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة العوامل المتعلقة بالأعمال التجارية مثل إدارة المخاطر والشفافية والاستراتيجية والثقافية .Carter & Rogers, 2008, p). (369، وبصفة عامة استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن الاستدامة البيئية ومع مرور الوقت وكثرة الابحاث والدراسات في هذا المجال تطور مفهوم مصطلح الاستدامة ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتكنولوجية (Kotob, 2011, p. 6).

تعد الاستدامة البيئية أحد أهم أبعاد الاستدامة وتعرف على أنها: " التفاعل المسؤول مع البيئة لتجنب استنزاف أو تدهور الموارد الطبيعية، وللسماح بجودة بيئية طويلة الأمد" (حلمي، 2021)، وعرفت أيضا الاستدامة البيئية بأنها: "الحق باستخدام الثروات والموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على البيئة، تساهم بدعم الاقتصاد المحلي، تؤمن احتياجات الأجيال القادمة وإيجاد سبل أقل إسرافا وتبذيرا لتلبية الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة عن طريق زيادة الكفاءة وإعادة التدوير كأداة لحماية البيئة" (عبود مجيد و خليل اسماعيل، 2019، صفحة 384)، كذلك الاستدامة البيئية هي: "التنمية التي تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاحة، واستحداث بدائل نظيفة صديقة للبيئة وتساعد على استمراريته إذ أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان" (محمد حسين و محمود الاغا، 2011، صفحة 232).

2.2 مفهوم الانتقال الطاقوي (Energy Transition):

ظهر مفهوم الانتقال الطاقوي في ألمانيا والنمسا سنة 1980 كمجموعة من التوقعات والمقترحات العلمية التي وضعها معهد "أوكو" بهدف إيجاد بديل للنفط(Basosi, 2020, p. 7).

عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IRENA) الانتقال الطاقوي أنه:"تحويل القطاع الطاقوي العالمي القائم على الطاقة الأحفورية إلى قطاع طاقوي بصفر كربون عند النصف الثاني من هذا القرن". وحسب محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CEREFE): " الانتقال الطاقوي هو أحد مكونات الانتقال الايكولوجي، وهو يدل على تغير عميق في وسائل انتاج واستهلاك الطاقة للتوجه نحو مزيج طاقوي مستدام وبصمة بيئية مقبولة"، ويقصد بالانتقال الطاقوي أيضا: " إنتاج الطاقة من مصادر نظيفة وغير مضرة بالبيئة تقلل أو لا تطلق غازات الاحتباس الحراري، كالقوى النووية وطاقة المياه وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث تسهم هذه المصادر في تقليل انبعاثات الكربون والغازات الدفيئة، وتحسين الاستدامة البيئية " (جاويرث، 2020، صفحة 1)، وفي سنة 2017 عرف Smil التحول الطاقوي على أنه: "تغيير في تركيبة امدادات الطاقة الأولية (الهيكل)، وهو انتقال تدريجي من نمط معين لتوفير الطاقة الى حالة جديدة لنظام طاقي".(Mazzone, 2020, p. 322)، وعرف أيضا أنه: "الانتقال الى نموذج امداد للطاقة منخفض الكربون صديق للبيئة، يوفر موارد الطاقة بتكلفة ميسورة اقتصاديا، وهو انتقال يستغرق زمن متوسط إلى طويل الاجل، ويتطلب مشاركة والتزام فعال ومستمر بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين للحد من تأثيرات تغير المناخ وتحقيق استدامة النظام الطاقوي".(Gipuzkoa Provincial Council's Climate Change, 2018)

3.2 مفهوم الطاقة المستدامة (Sustainable Energy):

أظهرت البحوث والدراسات السابقة عن وجود صعوبة في إيجاد تعريف واضح ودقيق للطاقة المستدامة، حيث تم تعريف مفهوم الطاقة المستدامة بالخطأ على أنها الطاقة المتجددة، فالطاقة المستدامة تعبير أوسع، حيث أن الاستدامة لا تنطبق فقط على توليد الطاقة، ولكن أيضا استهلاكها، وإدراج الحاجات البيئية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية.

هذا وعرف H ROGALL سياسة الطاقة المستدامة في ثلاثة أبعاد (بيئية، اقتصادية، واجتماعية). وبهذه الطريقة فإن معايير الاستدامة المعتمدة هي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي(Konrad , 2014, p. 84)، وتم تعريفها كذلك على أنها: "تحويل الطاقة الأولية إلى طاقة كهربائية وحرارية ثم إيصالها إلى المستهلك النهائي بأسلوب يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، مع الأخذ في الحسبان الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية والبشرية" (Kryk, 2019, p. 143). وعرفت على أنها: "مصادر الطاقة التي تسمح للأرض بدعم الأنظمة البيئية المتوازنة والصحية مع إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة والوصول إليها حاليا ومستقبلا بأسلوب مستدام، وهذا المفهوم يتضمن كفاءة استهلاك الطاقة التقليدية وتفعيل استخدام الطاقات المتجددة"(طرايش، نمذجة البعد الاقتصادي لمزيج الطاقة المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، 2019، صفحة 314)، وحسب Xavier Lemaire تتكون الطاقة المستدامة من عنصرين رئيسيين هما الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.(Xavier, 2004, p. 10). إذن **فالطاقة المستدامة = الطاقة المتجددة + كفاءة الطاقة.**

1.3.2الطاقات المتجددة (Renewable Energy):

تعرف الطاقة المتجددة على أنها: " الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ"(خبابة، خبابة، و كعرار ، 2013، صفحة 45)، وتعرف أيضا على أنها: "الطاقة الناتجة من مصادر طبيعية وهي تتجدد بمعدل يفوق ما يتم استهلاكه"(nations، 2013)، ويمكن أن تعطي طاقة مباشرة كما يمكن استخدامها في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتتميز عن الطاقة التقليدية بسرعة تجددها وتوفرها، مصادرها متنوعة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الكتلة الحيوية، طاقة الحرارة الجوفية وغيرها)، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة المتواجدة غالبا في مخزون جامد في الأرض(حماش و غراب، 2021، صفحة 4).

2.3.2كفاءة الطاقة (Energy Efficiency):

تعرف كفاءة الطاقة على أنها: "مفتاح للخفض التدريجي في كثافة الطاقة كأحد الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التغير المناخي، القدرة التنافسية الصناعية، رفاهية الإنسان، التنمية الاقتصادية وأمن الطاقة" (روايقية، 2018-2019، صفحة 159)، وعرفت على أنها: "استخدام الطاقة بطرق ذات فعالية خلال استعمال الطاقة بشكل عام، حيث يتم تقليل هدر الطاقة والاستهلاك الكلي لموارد الطاقة الأولية"(طرايش، مزيج الطاقة المستقبلي كتوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، 2019-2020، صفحة 83)، أي أن الأنظمة الموفرة للطاقة والممارسات ستعمل على ترشيد استهلاك الطاقة عند القيام بأي نشاط يعتمد على الطاقة من أجل الحصول على نفس المنفعة أو القيمة المضافة، وفي نفس الوقت تقليل الآثار البيئية السلبية المصاحبة لاستهلاك الطاقة إلى أدنى حد ممكن.

3.الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة في الجزائر:

1.3إمكانات الطاقات المتجددة في الجزائر:

تمتلك الجزائر مؤهلات عالية في مجال الطاقات المتجددة بفضل ثرواتها الطبيعية ومساحاتها الشاسعة وتنوع مناخ مناطقها، وهو ما سيسمح بأن تكون موردا للطاقات النظيفة وتلبية احتياجات الطاقة بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة على الصعيدين المحلي والدولي.

الشكل 1:الطاقة المتجددة المركبة في الجزائر خلال الفترة 2011-2022

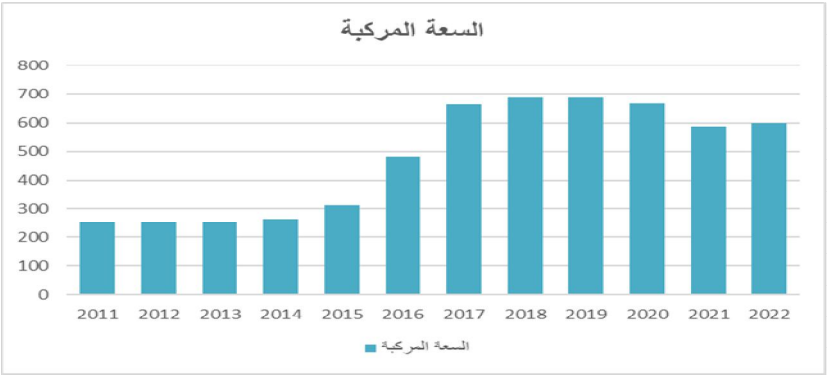

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع الطاقة: https://attaqa.net تاريخ الاطلاع 2023\07\08.

يبين الشكل رقم (01) سعة الطاقة المتجددة المركبة في الجزائر خلال الفترة (2011-2022) حيث نلاحظ تزايد السعة المركبة خلال الفترة (2011-2022)، تم تركيب حوالي 253

ميغاواط سنة 2011 ثم ارتفعت السعة لتبلغ حوالي 482 ميغاواط سنة 2016 وسجلت أعلى قيمة سنة 2018 و2019 قدرت بحوالي 686 ميغاواط ثم عرفت تراجعا طفيفا خلال الفترة (2022-2020).

تبنت الجزائر مخططا لتفعيل الانتقال الطاقوي بالاعتماد على مصادرها من الموارد المتجددة لمكافحة تغير المناخ، والوصول إلى الحياد الكربوني في2050، حيث قامت بإنجاز عدة مشاريع وإبرام عدة اتفاقيات في مجال الطاقة الشمسية أهمها مشروع سولار 1000 الذي يهدف إلى توليد نحو 15 جيجاوات من الطاقة المتجددة آفاق 2035 (عرعار، 2023)، من خلال الاعتماد على الطاقة الكهروضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى التوليد المشترك، والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، كما تسعى الجزائر من خلال استراتيجية وضعتها الحكومة في ديسمبر 2022 إلى تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر(سلحاني، 2023). وتستهدف أن تكون البلاد رائدة في إنتاج وتصدير هذا الوقود النظيف إقليميا ودوليا، بالإضافة إلى جعل الهيدروجين ناقلا استراتيجيا يمكن الجزائر من احترام التزاماتها المناخية وبرنامجها لتحول الطاقة. وفي هذا الإطار تتطلب تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر تسريع وتيرة تفعيل مشروعات الطاقة المتجددة الأمر الذي يلقي بدوره أيضا في تنويع مزيج الطاقة بالبلاد.

الشكل 2: المزيج الطاقوي في الجزائر2020

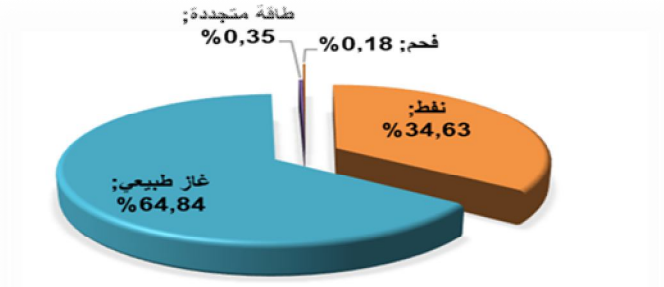

Source:(Younes Zahraoui, 2021, p 07)

يبين الشكل رقم (02) هيكل إمدادات الطاقة حسب مصدر الطاقة في الجزائر لسنة 2020 حيث يوضح النسبة الضعيفة جدا لحصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي والتي تقدر بحوالي 0,35%، ويساهم الغاز الطبيعي بأكبر نسبة في المزيج تقدر بحوالي 64,84% حيث توجه موارده إلى الاقتصاد المحلي، بينما يساهم النفط بنسبة 34,63% في المزيج الطاقوي، توجه موارده للتصدير باعتبار أن الصادرات النفطية تمثل أكبر نسبة من إجمالي الصادرات وبالتالي

إجمالي الإيرادات، كما أن النفط الخام يحقق ربعا اقتصاديا معتبرا مقارنة بسعر الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية.

2.3 كثافة الطاقة في الجزائر:

يعبر مؤشر كثافة الطاقة عن كمية الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أو يعبر عن نسبة الطاقة المستهلكة إلى القيمة المضافة في القطاع (الصناعة، النقل، السكن، الخدمات، الزراعة،...)، وهو مؤشر مهم لتحديد كفاءة استهلاك الطاقة وتأثيراتها البيئية، كما يمكن أن يساعد الحكومات في اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتطوير سياساتها لتحقيق تنمية بيئية مستدامة بأساليب مستدامة .

الشكل 3: كثافة الطاقة النهائية حسب القطاع في الجزائر 2000-2021

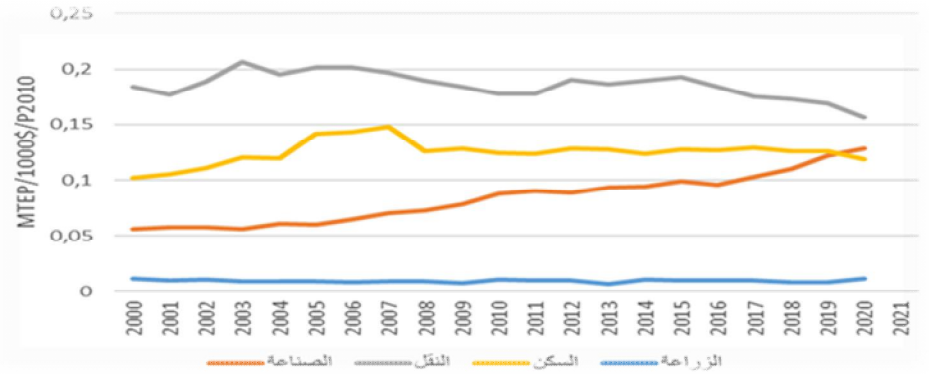

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يبين الشكل رقم (03) كثافة الطاقة النهائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، حيث نلاحظ تزايد مؤشر كثافة الطاقة النهائية في كل القطاعات، وهذا يشير إلى تدهور في كفاءة الطاقة الناتج عن الاستخدام النهائي للطاقة خاصة في قطاع النقل وقطاع الخدمات، ويرجع التدهور إلى الإفراط في استهلاك الطاقة بسبب سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة بالإضافة إلى مشكل تهريب المنتجات النفطية على الحدود الغربية والشمالية والجنوبية. لذلك يتوجب الرفع والتكثيف من الاعتماد على الطاقات المتجددة والنظيفة في إنتاج الطاقة لأنها تساهم في التخفيف من حدة انبعاثات الغازات الدفيئة والمسببة للاحتباس الحراري وتلوث البيئة، وبالتالي يمكن للجزائر ووفقا لبرنامج التحول الطاقوي أن تخفض من انبعاثات غاز ثاني

أكسيد الكربون مستقبلا. خاصة وأن الجزائر تشهد تزايد سنوي في معدلات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

والشكل رقم (04) الذي يوضح تطورات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث يظهر التزايد المضطرد لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، حيث ارتفعت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 61,51 طن متري CO_2 سنة 2000 إلى 130,49 طن متري سنة 2015، ثم تراجعت قليلا سنة 2016 بلغت 127,9 طن متري، وعادت إلى الارتفاع خلال الفترة (2017-2022) ويرجع هذا التزايد بصفة أساسية إلى الإفراط في استخدام الطاقات الأحفورية وهدرها لاسيما وأنها تمثل نسب كبيرة في المزيج الطاقوي الجزائري.

الشكل4: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر خلال 2000-2022

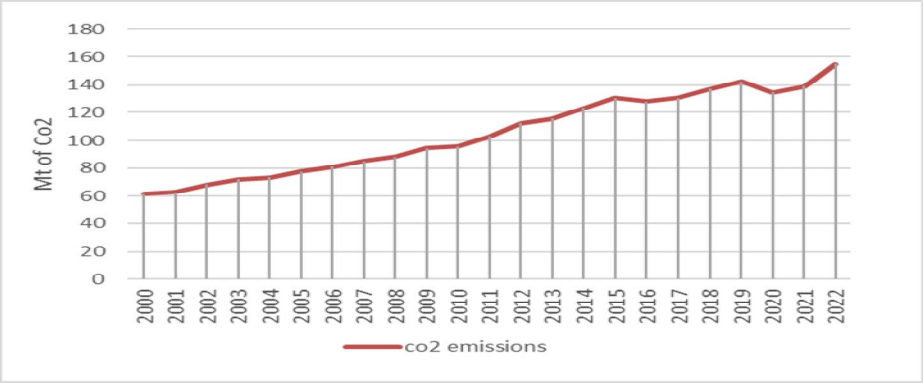

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة وعلى بيانات **wisevoter** على الموقع: https://wisevoter.com/country-rankings/co2-emissions-by-country/#algeria

3.3 الاجراءات المتخذة في الجزائر لتحقيق استدامة البيئة:

أدركت الجزائر بضرورة التكامل بين تحقيق الأهداف التنموية التي انجر عنها أزمات بيئية وخيمة من جهة وضمان حماية البيئية واستدامتها من جهة أخرى، في ظل هذه الأوضاع ولمواجهة المشاكل البيئية الراهنة خاصة ارتفاع معدلات التلوث البيئي بأشكاله المختلفة وارتفاع الاستهلاك اللاعقلاني للطاقات الأحفورية الناضبة لجأت الحكومة الجزائرية إلى إصدار جملة من القوانين والمراسيم التنفيذية، وإنشاء هياكل ومؤسسات متخصصة في حماية البيئة وإبرام اتفاقيات دولية، نوجز أهمها فيما يلي:

- إصدار القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي شكل القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية والتنظيمية في مجال إدارة

البيئة، حيث سعى المشرع من خلاله إلى معالجة مختلف المخاطر المحيطة بالبيئة والجوانب المتعلقة بها(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، صفحة 6).

- إصدار القانون 03-04 المؤرخ في 23 جويلية 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، القانون 03-04، 2004).
- إصدار القانون 04-09 المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، القانون 04-09، 2004)
- إصدار القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر المتعلق بالوقاية من الاخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة(مصالح الوزير الاول، 2004).
- تأسيس هيئات أسندت لها مهام إدارة وتنظيم مجالات البيئة الصندوق الوطني لحماية البيئة والساحل مثل مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية(بوزيان ومرسلي، 2022، صفحة 527).
- فرض الجباية البيئية على مختلف الأنشطة والممارسات الملوثة للبيئة حسب درجة خطورة النشاط، فمن يلوث أكثر يدفع أكثر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 336-09 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009، والمتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة (الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 336-09، 2009، صفحة 3).
- خلال التعديل الدستوري 2016 تمت الإشارة إلى أن الدولة تضمن الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة (الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 19 من التعديل الدستوري، 2016، صفحة 8)، وتضمنت المادة 21 من التعديل الدستوري 2020 إلى حماية البيئة وضمان بيئة سليمة للأفراد مع تحقيق رفاهيهم بالإضافة إلى اتخاذ كل التدابير لمعاقبة الملوثين(الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 21 من التعديل الدستوري، 2020، صفحة 9).
- وقعت وزارة البيئة اتفاقية قانونية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في إطار التعاون المتعدد الأطراف سنة 2019، بهدف تحديد مجالات التعاون ذات الأولوية للطرفين، وعلى رأسها الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية وكذلك تعزيز الاقتصاد الأخضر، كما تتناول المذكرة مكافحة تغير المناخ والتصحر، وتطوير الطاقات المتجددة والسيطرة عليها(وزارة البيئة والطاقات المتجددة، اتفاقية مع UNEP، 2019).

- اعتماد العديد من اليات التمويل والتحفيز والمرافقة التي تستهدف دعم سياسة الدولة في حماية البيئة من أجل تحقيق استدامة البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال انشاء عدة صناديق في هذا الإطار، بالإضافة إلى تمويل ودعم المشاريع والأنشطة البيئة من خلال أجهزة الدعم الوطنية مثل (الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI- والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM).
- التوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية والمتعلقة بالبيئة مثل اتفاقية كيوتو في 16فيفري 2005، واتفاقية باريس لتغير المناخ في 22 أفريل 2016.

4. الدراسة التطبيقية:

1.4 العينة وفترة الدراسة:

تغطي دراسة حالة الجزائر الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2022 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS) لتقدير النموذج القياسي، وهي طريقة تصحيح لا معلميه لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) التي أوجدها الباحثان Phillips and Hansen (1990-1995) في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي (محمد ابراهيم علي، 2021، صفحة 559)، وهي مصممة بشكل أساسي لتقدير نماذج التكامل المشترك متعددة المتغيرات المستقلة، بحيث تكون متغيرات النموذج القياسي أحادية التكامل I(1)، كما تحل هذه الطريقة مشكلة الارتباط المتزامن بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة، وسيتم الاعتماد على برنامج Eviews.12 في معالجة البيانات للحصول على نتائج دقيقة.

2.4 النموذج المستخدم:

من أجل اختبار تأثير الانتقال إلى الطاقة المستدامة على البعد البيئي للتنمية المستدامة، سنقوم باختبار بعض المتغيرات (استهلاك الطاقات المتجددة، كفاءة استهلاك الطاقة) على كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر ولذلك فإن النموذج المستخدم في الدراسة يأخذ الشكل التالي: ***Int C02=f(Renew energy , Eff energy)***

ويأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$LN\ Int\ Co_2 = \alpha_0 + \alpha_1 LN\ Renew\ energy_t + \alpha_2 LN\ Eff\ energy_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

t: يمثل رقم المشاهدات ويشير إلى الزمن (2000-2022)

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$: معلمات النموذج

ε_t: بواقي تقدير المعادلة

LN Int Co_2 : لوغاريتم كثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، المتغير التابع يشير إلى إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO2 لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي (GDP). في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وهو مؤشر مهم للتعبير عن التلوث البيئي.

LN Renew energy $_t$: لوغاريتم استهلاك الطاقة المتجددة وهو متغير مفسر يعبر عن نسبة استهلاك الطاقات المتجددة من اجمالي استهلاك الطاقات في الجزائر خلال (2000-2022).

LN Eff energy$_t$: لوغاريتم كفاءة استهلاك الطاقة الأحفورية، وهو متغير مفسر يعبر عن الطاقة المستهلكة لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالي (GDP) في الجزائر خلال (2000-2022) ، ويشير إلى استهلاك الطاقة التقليدية باستخدام طاقة أقل لتحقيق نفس المنفعة وفي نفس الوقت تقليل الآثار البيئية (السلبية) المصاحبة لاستهلاك الطاقة إلى الحد الادنى.

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج خلال الفترة (2000-2022) من المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/
- قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) على الموقع: https://www.iea.org/
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) على الموقع: https://www.ons.dz/

3.4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها:

لاختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج سنقوم باختبارات جذر الوحدة (Unit Root test) بالاعتماد على اختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)

الجدول 1: نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى		الفرق الأول		درجة التكامل
	قيمة ADF	P. value	قيمة ADF	P. value	
Int Co_2	-1,38	-3,01	-4,71	-1,95	I(1)
Renew energy	-2,18	-3,01	-5,27	-1,95	I(1)
Eff energy	-0,75	-3	-4,48	-1,95	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

يبين الجدول رقم (1) أن جميع متغيرات غير مستقرة في المستوى I(0) عند معنوية 5% بدلالة أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية (بالقيمة المطلقة)، وبالتالي نقبل الفرضية

العديمة بوجود جذور وحدوية، لذلك أخذنا الفروق الأولى حيث أظهرت النتائج استقرارها في الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5% لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة وهو ما يعني أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالتالي السلاسل مستقرة أو متكاملة من الدرجة الأولى.

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى فإنه يمكننا استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) في تقدير نموذج الدراسة.

4.4 اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:

1.4.4 تحديد فترة الإبطاء المثلى:

قبل التطرق إلى اختبار جوهانسون سنقوم بتحديد درجة التأخير المثلى بالاعتماد على المعيارين Akaike وSchwarz والاستعانة ببرنامج E-views، وأظهرت النتائج أن درجة التأخير المثلى والتي تقابل أقل قيمة للمعايير هي: p=1. والجدول رقم (2) يبين ذلك.

2.4.4 اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسون:

الجدول 2: نتائج اختبار جوهانسون

Date: 07/31/23 Time: 13:28
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNINTENSITY CO2 LNRENEW ENERGY CONS LNEFFICIEN...
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.720220	31.35313	29.79707	0.0328
At most 1	0.216959	5.878095	15.49471	0.7099
At most 2	0.048138	0.986697	3.841465	0.3206

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.720220	25.47504	21.13162	0.0115
At most 1	0.216959	4.891398	14.26460	0.7555
At most 2	0.048138	0.986697	3.841465	0.3206

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

بناء على نتائج اختبار "جوهانسون" سنقبل الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، ويشير اختبار الأثر (Trace λ) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Elgenvalue) إلى وجود معادلة تكامل مشترك، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وباقي المتغيرات المستقلة للنموذج.

3.4.4 تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS):

بعد التأكد من تحقق استقرار السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة، نقوم بتقدير النموذج القياسي تقديرا أوليا بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، ثم سنقوم بحذف المتغيرات غير المعنوية إن وجدت.

الجدول 3: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LNINTENSITYCO2
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/23/23 Time: 20:24
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNRENEW_ENERG_CONS	-0.042034	0.008117	-5.178702	0.0001
LNEFFIENERG	-0.440231	0.061285	-7.183345	0.0000
C	5.167730	0.087595	58.99583	0.0000
R-squared	0.909360	Mean dependent var		4.453659
Adjusted R-squared	0.899289	S.D. dependent var		0.067640
S.E. of regression	0.021466	Sum squared resid		0.008294
Long-run variance	0.000485			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

وعليه تكون المعادلة كالاتي:

$$LN\ Int\ Co_2 = 5{,}167 - 0{,}042 LN\ Renew\ energy_t - 0{,}440\ LN\ Eff\ energy_t + \varepsilon_t$$

من خلال النموذج توصلنا الى النتائج التالية:

- قيمة معلمة الحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن قيمة كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تكون في حدود (5,167730) وهي معنوية احصائيا عند مستوى 1% لأن (P=0,0000<0,01).

- قيمة معلمة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة سالبة وهي معنوية إحصائيا عند مستوى 1% لان (P=0,0000<0,01)، حيث أن زيادة استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ (0,042034%).

- قيمة معلمة كفاءة استهلاك الطاقة الأحفورية سالبة وهي معنوية احصائيا عند مستوى 1% لان (P=0,0000<0,01)، حيث أن انخفاض مؤشر كثافة الطاقة (أو ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة) بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ (0,440231%).

- قيمة معامل التحديد R^2 = 0,909360، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير تغيرات انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، أي أن النموذج يمتلك القدرة على تفسير90,93% يرجع سببها إلى المتغيرات المستقلة، و9,07% المتبقية تعود إلى عوامل أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وتعود إلى المتغير العشوائي ε_t.

- فيما يخص اختبار "دربن واتسون" نلاحظ عدم وجود نسبة دربن واتسن (DW) للنموذج الخاص بقياس الارتباط الذاتي لبواقي التقدير وهذا راجع إلى أن طريقة (FMOLS) تأخذ في اعتبارها كما أسلفنا الذكر مشكلة الارتباط الذاتي وتقوم بتصحيحه، وبذلك يسقط اختبار "دربن واتسون"، كما أن هذه الطريقة تأخذ أيضا في الحسبان عدم ثبات تباين بواقي التقدير وتصححه.

- فيما يتعلق باختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نلاحظ من خلال الجدول أن نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج غير معنوية، حيث أن القيمة الاحتمالية الإحصائية Jarque-Bera(prob=0,948105) أكبر من 5% وقيمة Jarque-Bera = 0.106580 وهي أقل من $X^2_{0.95}$ =5.99وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

الشكل5: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج jarque-Bera

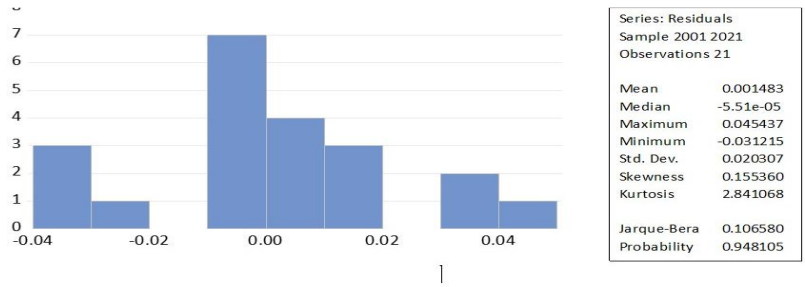

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من أجل التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي التي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير قمنا باستخدام قيمة معامل التضخم VIF (variance inflation factors) والتي تشير إلى أن القيمة التي تقل عن 10 لهذا المضاعف إلى ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج والجدول رقم (4) يظهر أن قيمة VIF لجميع المتغيرات أقل من القيمة 10 وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي وبالتالي سيتم الاعتماد على النموذج المقدر والجدول الموالي يوضح نتائج معاملات مضاعف التباين.

الجدول 4: نتائج التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج

Variance Inflation Factors
Date: 07/23/23 Time: 21:04
Sample: 2000 2022
Included observations: 21

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
LNRENEW_ENERG...	6.59E-05	5.490356	1.517961
LNEFFIENERG	0.003756	373.9422	1.517961
C	0.007673	332.4607	NA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال ما سبق نلاحظ أن النموذج حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا (FMOLS)، وهذا يدل على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وعليه يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

5. التفسير الاقتصادي وتحليل النتائج:

من المعادلة السابقة تتضح لنا العلاقة العكسية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال الإشارة السالبة لمعلمة استهلاك الطاقات المتجددة وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة استهلاك الطاقات المتجددة يؤدي إلى انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وبالتالي التقليل من التلوث البيئي، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية H_0: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وحسب المعادلة ارتفاع استهلاك الطاقات المتجددة بـ 1 % سيؤدي الى التقليل من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0,042%، فزيادة استغلال واستهلاك الطاقات المتجددة في الجزائر سيساهم في الحد من

التلوث البيئي الناجم عن تفاقم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلا أنها نسبة ضعيفة جدا بسبب ضعف حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي وتدني استهلاكها، وستكون أداة ونقطة تحول فعالة لقطاع الطاقة للمساهمة في إنجاح الانتقال الطاقوي المستدام في الجزائر والحفاظ على استدامة الطاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتشير المعادلة إلى العلاقة العكسية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر وهو ما يتوافق أيضا مع النظرية الاقتصادية مما يدفعنا لقبول الفرضية الصفرية H_0: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة استهلاك الطاقة التقليدية وكثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إذ أن انخفاض مؤشر كثافة الطاقة يؤدي الى ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة وهو ما يؤدي إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أي أن الفرضية الثانية تحققت، وحسب المعادلة نلاحظ أن الزيادة في كفاءة استهلاك الطاقة بـ 1 % سيؤدي إلى التقليل من كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ نسبة 0,44% وهي نسبة ضعيفة جدا وهو ما يدل على تدهور كفاءة استخدام الطاقة في الجزائر والذي يعود إلى تزايد الطلب على الطاقة بوتيرة متسارعة بالإضافة إلى سياسة دعم الطاقة في الجزائر، ناهيك عن مشكل التهريب عبر الحدود الجزائرية والاستغلال غير العقلاني للطاقة الأحفورية وهو ما نجمت عنه أضرار وخيمة للبيئة.

5. الخاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أنه بالرغم من جملة الإجراءات والقوانين المتخذة من طرف الجزائر للانتقال إلى سياسة الطاقة المستدامة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة في إطار التنمية المستدامة، إلا أنها لم تتمكن بعد من تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة والذي يرجع بصفة أساسية إلى ارتفاع معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن تدهور كفاءة استهلاك الطاقة نتيجة الاستهلاك المفرط للطاقة، بالإضافة إلى ضعف حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي . كما توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى نوجزها فيما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين متغيرات الدراسة، أي أن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) وبين المتغيرات التفسيرية (استهلاك الطاقات المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة)؛
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول وهذا يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى؛
- أشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك عن وجود تكامل بين متغيرات الدراسة؛

- أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين استهلاك الطاقات المتجددة وكثافة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، لان (P=0,0000<0,01)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي أن استهلاك الطاقات المتجددة يؤثر على انبعاثات غاز CO_2؛
- بينت الدراسة وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين كفاءة استهلاك الطاقة وكثافة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لأن (P=0,0000<0,01)، إذ أن انخفاض مؤشر كثافة الطاقة يؤدي إلى ارتفاع كفاءة استهلاك الطاقة وهو ما يؤدي إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وبالتالي انخفاض كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

التوصيات:

في الختام توصي الدراسة بمايلي:

- الصرامة في التقيد بتنفيذ برنامج الطاقة الوطني بحلول 2030، والمواءمة بين تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والبعد البيئي للتنمية المستدامة؛
- رفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال من خلال تطبيق آليات وبرامج فعالة؛
- تحسين كفاءة استهلاك الطاقة باستخدام أساليب وتدابير فعالة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة؛
- الحد من الاستغلال المفرط وهدر الطاقة؛
- مراجعة سياسة دعم الطاقة في الجزائر والعمل على تخفيضها؛
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

6. قائمة المراجع:

Basosi, D. (2020). Lost in transition. The world's energy past, present and future at the 1981 United Nations Conference on New and Renewable Sources of Energy. Journal of Energy History, 1-16.

Carter, C., & Rogers, D. (2008). A Framework of Sustainable Supply Chain Management: Moving Toward New theory. International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 38(5), 360-387.

Kryk, B. (2019). Ensuring Sustainable Energy as A Sign of Environmental Responsibility and Social Justice in European Union Members. Economía I Środowisko, 4(71), 139-162.

Mazzone, A. (2020). Energy transition in isolated communities of the Brazilian Amazon. In L. Guimarães, The Regulation and Policy of Latin American Energy Transitions (pp. 319-330). Elsevier Science.

Daily, B., & Huang, S. (2001). Achieving sustainability through attention to human resource factors in environmental management. international journal of opperations & production management, 21(12), 1539-1552.

Gipuzkoa Provincial Council's Climate Change. (2018). ENERGY TRANSITION HUB. Retrieved juillet 2023, from Naturklima: https://naturklima.eus/index.htm

Konrad , P. (2014). Theoretical Aspects of Sustainable Energy. Energy and Environnemental Engineering, 2(4), 83-90.

Kotob, F. (2011, November). What Is Sustainability? MPM, BComm/BIS, ADipIT, DipIT, 1-15.

United nations .(2013) .United nations تم الاسترداد من https://www.un.org/.

Xavier, L. (2004). Glossary of Terms in Sustainable Energy Regulation. renewlable energy & energy efficiency partnership REEEP, 1-11.

ابراهيم محمد حسين، و احمد طارق محمود الاغا. (2011). النمو الاقتصادي واثره في التنمية البيئية للدول النامية. مجلة جامعة داهوك، 14(1)، 228-237.

احمد عرعار. (30 جوان, 2023). وحدة ابحاث الطاقة. تاريخ الاسترداد 8 جويلية, 2023، من الطاقة نت: https://attaqa.net/2023/06/30/

الجريدة الرسمية الجزائرية. (20 نوفمبر, 2009). المرسوم التنفيذي رقم 336-09. المتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة او الخطيرة على البيئة(63). الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (7 مارس, 2016). المادة 19 من التعديل الدستوري. (14). الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (30 ديسمبر, 2020). المادة 21 من التعديل الدستوري. (82). الجمهورية الجزائرية، الجزائر.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (19 جويلية, 2003). القانون رقم 03-10. المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة(43). الجزائر، الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.

ايمان محمد ابراهيم علي. (افريل, 2021). أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية : الدلائل من مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية، 22(2)، 540-568.

باسمة عبود مجيد، و سحر خليل اسماعيل. (30 جوان , 2019). دور التكنولوجيا الخضراء في الحد من التلوث البيئي لتعزيز الاستدامة البيئية. مجلة اشراقات تنموية، 19(19)، 374-401.

زهرة روايقية. (2018-2019). تحسين كفاءة استخدام الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية. قالمة، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، الجزائر.

سليمان سالم حلمي. (03 فيفري, 2021). افكار حول تحقيق التوازن ب ني الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة نف المنطقة العربية. تاريخ الاسترداد 11 جويلية, 2023، من مجلة المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية: https://www.politics-dz.com/ar

عبدالله خبابة، صهيب خبابة، و احمد كعرار . (2013). تطوير الطاقات المتجددة بين الأهداف الطموحة وتحديات التنفيذ- دراسة حالة برنامج التحول الطاقوي لألمانيا. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 43-57.

لعجال بوزيان، و حليمة مرسلي. (30 جوان , 2022). دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الصناعية رام لتكرير السكر (مستغانم). مجلة دفاتر بوادكس، 11(1)، 519-535.

محمد سلحاني. (19 جوان, 2023). الجزائر.. مساع حثيثة للاعتماد على الغاز والهيدروجين في الانتقال إلى الطاقة النظيفة. تاريخ الاسترداد 8 جويلية, 2023، من مراسلو الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/6/19

مصالح الوزير الاول. (25 ديسمبر, 2004). القانون رقم 04-20. المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.

معمر طرايش. (2019). نمذجة البعد الاقتصادي لمزيج الطاقة المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015). افاق علمية، 309-331.

معمر طرايش. (2019-2020). مزيج الطاقة المستقبلي كتوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

نيكول جاويرث. (03 septembre, 2020). القوى النووية والانتقال إلى الطاقة النظيفة. تاريخ الاسترداد 11 juillet, 2023، من الوكالة الدولية للطاقة IRENA: https://www.iaea.org/

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (23 جويلية, 2004). القانون 03-04. المؤرخ في 23 جويلية المتعلق بحماية المناطق الجبلية في اطار التنمية المستدامة. الجزائر.

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (09 اوت, 2004). القانون 04-09. القانون 04-09 المؤرخ في 14 اوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، الجزائر.

وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (2019). اتفاقية مع UNEP. تاريخ الاسترداد 11 ماي, 2023، من https://www.me.gov.dz

وليد حماش ، و رزيقة غراب. (2021). الطاقات النظيفة والمتجددة كمدخل لتحقيق الاستدامة والفعالية الطاقوية في الجزائر- الواقع والافاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد، 21(1)، 1-18.

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 59-73
OEB Univ. Publish. Co.

الاستثمار في الطاقة والغاز القطري كاستراتيجية تدعم التنويع الاقتصادي

Investing in Qatari energy and gas as a strategy that supports economic diversification

أ.م.د. ناجي ساري فارس[1]

[1] جامعة البصرة (العراق)، najialmaliki1966@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/21 تاريخ قبول النشر: 2024/06/01 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:

تناول المقال الاستثمارات في قطاع النفط والغاز كاستراتيجية لدعم التنويع الاقتصادي في قطر من خلال مساهمة مشتقات النفط وتكرير الغاز في تنمية الصناعات المختلفة، باعتبار أن دولة قطر تعد من الدول الأولى في إنتاج وتصدير الغاز في العالم، ومناخ الاستثمار فيها ملائم لجذب المزيد من المشاريع الاستثمارية في الصناعات المختلفة نتيجة انخفاض مؤشرات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية والاجتماعية وكذلك انخفاض الفساد المؤسساتي.

ورغم وجود العديد من المشاريع الاستثمارية في دولة قطر خاصة في قطاعي السياحة والخدمات، إلا أن الهدف الأساسي كان تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبما أن معدلات نمو الاقتصاد القطري في تزايد مستمر، هذا ما جعل هناك تأثيرا إيجابيا للاستثمار على الاقتصاد القطري وخاصة في قطاع النفط والغاز.

الكلمات المفتاحية: النفط والغاز، المشاريع الاستثمارية، الاقتصاد القطري، مؤشرات اقتصادية.

تصنيف JEL : E29, B22.

Abstract:

This research attempts to highlight the importance of investing in the oil and gas sector as a strategy to support economic diversification in Qatar, considering that Qatar is one of the first countries in the production and export of gas in the world, and the investment climate in it is suitable to attract more investment projects in various industries.

Despite the existence of investment projects in Qatar, the research has found a positive impact of investment on the Qatari economy, especially in the oil and gas sector.

***Keywords**: Oil And Gas, Investment Projects, Qatari Economy, Economic Indicators.*

***Jel Classification Codes**: B22, E29*

***المؤلف المرسل:** ناجي ساري فارس.

1.مقدمة:

إن اعتماد قطر المتزايد على النفط والغاز، يجعل منها دولة معرضة للتقلبات الاقتصادية نتيجة اعتماد أسعار النفط والغاز على العرض والطلب والأزمات التي قد تحدث في العالم، وهناك سياسة اقتصادية تعمل مع توافر الموارد الطبيعية، إذ أن قطر تستغل مصادر الطاقة في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال سياسة استثمارية تعمل على استغلال الصادرات النفطية ومنها الغاز المسال، والفوائض من الإيرادات النفطية في تنويع الاقتصاد.

ومن خلال ذلك، فإن تأثير الاستثمار الإيجابي في تنويع الاقتصاد القطري يخفف من التقلبات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الريعي، وأن اعتمادها على الصناعة المحلية من المشتقات النفطية التي تعتبر من الموارد الطبيعية المتوفرة والرخيصة تؤدي إلى زيادة وتنويع الانتاج من الاستثمارات التي تقلل من تأثير تقلبات أسعار الأسواق العالمية للنفط، وتساهم في دعم التنويع الاقتصادي .

- مشكلة البحث :

بما أن الاقتصاد القطري يعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط والغاز لتغطية نفقات الموازنة العامة، لذلك فإن المشكلة المعالجة في هذا البحث هي كيفية اعتماد سياسة للاستثمار في قطاع النفط والغاز تدعم استراتيجية تنويع الاقتصاد القطري .

- فرضية البحث :

للإجابة على مشكلة البحث نضع فرضية مفادها أن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والمحلية من أجل تطوير الاقتصاد القطري عن طريق تنويع الانتاج الصناعي والزراعي، من خلال استغلال الايرادات النفط والغاز واستغلالها في تطوير القطاعات غير النفطية .

- أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من المكانة التي يحتلها تنويع الاستثمارات في قطاع النفط والغاز في تطوير الاقتصاد القطري، إذ أن هذه الاستثمارات لها أهمية بالغة في زيادة حركة النشاط الاقتصادي . عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد النفطية والمالية التي تتأتى من إيرادات النفط والغاز.

-هدف البحث :

يرمي البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها :

* الوقوف على المعوقات التي قد تعيق سياسات الاستثمار في تطوير الاقتصاد القطري، من أجل تقليل الاعتماد على ايرادات النفط والغاز وزيادة الصادرات غير النفطية؛

* التعرف على أثر السياسات الاستثمارية في تنويع الصادرات من التبادل التجاري وتطوير الاقتصاد.

- هيكلية البحث :

تعتمد الدراسة على الأسلوب النظري والعملي لتحليل أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على تنويع الاقتصاد القطري من خلال إجراء دراسة مقارنة لمؤشرات الاستثمار في دولة قطر ثم تحليل أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على النمو والتنويع الاقتصادي في قطر.

2.دراسة مقارنة لمؤشرات الاستثمار في دولة قطر:

يعد مؤشر الاستثمار معلومة تساعد المستثمرين على معرفة ما يجري في اقتصاد كل دولة من الممكن أن يتجه لها الاستثمار، و تعتبر الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصادات المهمة في العالم التي تحصد في كل لحظة مليارات الدولارات من خلال تصدير مختلف السلع والخدمات بعضها سلع نهائية والبعض الآخر سلع وسيطة، هذه الدول تحتاج إلى الاستثمار وكذلك المواد الأولية من الدول النامية وبالتالي يكون هناك استثمار متبادل بين الدول النامية والمتقدمة، وعلى ضوء هذا الاستثمار يمكن معرفة المؤشرات الاقتصادية في كل دولة، منها ما يكون جاذب للاستثمار ومنها ما يكون طارد للاستثمار. وهناك مكونات لكل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية منها من تؤدي إلى توسيع وتنويع الاقتصاد ومنها ما يؤدي إلى الركود الاقتصادي .

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم الأدوات التي تسمح للمستثمرين من معرفة المعلومات التي تجعلهم يسعون في العمل الاستثماري، وهناك العديد من المقاييس التي يأخذ بها المستثمر منها (CPI) وهو مؤشر أسعار المستهلك، وقد يستخدم صناع السياسات الاستثمارية ، بعض المؤشرات في تحديد اتجاه الاقتصاد العالمي ومنها الدول النامية المضيفة للاستثمارات كالفترة القصيرة أو طويلة المدى في وصول الاستثمارات لهذه الدول **(Ryan , 2023 , 1)** .

لقد تم إعداد أغلب المؤشرات من قبل الوكالات العالمية من أجل تلبية متطلبات إدارة السياسة داخل الدول المستضيفة للاستثمار، وتم تطوير بعض المؤشرات ضمن التوجهات الدولية ، هذه المؤشرات قد تؤثر على إمكانية مقارنة الإحصاءات التي يتم جمعها بواسطة الدول المختلفة كما هو الحال في بعض الانحرافات عن المبادئ والتوجهات الدولية في الواقع، ويمكن أن تكون لهذه

المؤشرات تأثيرات فعلية على إمكانية المقارنة فيما بين هذه المؤشرات، خاصة على مستوى الاستثمارات الدولية. ويمكن التأكيد أيضا على أن الابتعاد المحلي في التوجهات للمؤشرات الاقتصادية عن المبادئ والتوجهات في المؤشرات الاقتصادية الدولية. وهناك مؤشرات تتميز في انخفاض البيانات عن مناخ الاستثمار، وكذلك الطرق التي يمكن من خلالها تصنيف المؤشرات لكل دولة من الدول المضيفة للاستثمارات من قبل المستثمرين، هذا ويمكن أن يعرف المستثمر المعلومات التي تخص المؤشرات الاقتصادية عن الدولة المضيفة من خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي يمكن من خلال هذه المؤسسات الرسمية نشر البيانات الاقتصادية لكل دولة من دول العالم، والتي يمكن مقارنتها مع إمكانية الدول الأخرى.

جدول رقم (1): مؤشر(PRS) للمخاطر المالية في الدول العربية لعام 2021-2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير في المخاطر
السعودية	1	3	2-
الجزائر	2	2	0
الكويت	3	3	0
قطر	4	6	2-
العراق	4	5	1-
المغرب	5	7	2-
الامارات	6	9	3-
ليبيا	7	1	6
الاردن	8	11	3-
مصر	8	10	2-
سلطنة عمان	9	7	2
اليمن	10	11	1
البحرين	11	13	2
الصومال	12	13	1
تونس	13	15	2
السودان	16	16	0

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 , ص 28.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن قطر قد حققت تغير سالب أين حلت في المرتبة الرابعة في عام 2021 والمرتبة السادسة عام 2023 ضمن المخاطر المالية المرتفعة، وقد احتلت المرتبة الأولى السعودية من ضمن الدول المنخفضة المخاطر والتي بلغت (1) درجة في عام 2021 وقد ارتفع ترتيب المخاطر الى (3) عام 2023، وقد كانت درجة التغير ارتفعت إلى (-2) درجة بين عامي 2021 – 2023. أما الجزائر فقد جاءت بالمرتبة الثانية من ضمن الدول الأقل للمخاطر المالية وبقي الحال على ما هو عليه في عام 2023، حيث أن درجة التغير بلغت صفر، ولهذا فإن الدول التي يمكن أن تجذب الاستثمار هي السعودية والجزائر والكويت، أما فيما يخص العراق فإن هناك عدم استقرار مالي نتيجة اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة. أما دولة قطر فإنها تسعى لاستغلال الغاز والنفط من خلال زيادة الاستثمارات كاستراتيجية في تنويع مصادر الدخل . وقد احتلت تونس والسودان المراتب الأعلى من ضمن المخاطر المالية نتيجة عدم استغلال مواردها الطبيعة واستثمارها في زيادة مواردها المالية، لذلك نلاحظ أن هناك سعي في قطر من أجل استغلال مواد النفط والغاز في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن خلال ذلك يمكن أن يكون هناك انخفاض في المخاطر المالية التي تعد من مكونات مناخ الاستثمار الجاذبة للاستثمارات في قطر نتيجة تطور مؤشر المخاطر المالية **(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022 ، صفحة 28)** .

ويوضح الجدول (2) التالي المخاطر الاقتصادية في مؤشر (PRS) :

جدول رقم (2) مؤشر (PRS) للمخاطر الاقتصادية في الدول العربية لعام 2021-2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير
قطر	1	1	0
الجزائر	2	9	-7
الكويت	2	3	-1
السعودية	3	5	-2
العراق	4	13	-9
الكويت	5	3	2
البحرين	6	5	1
سلطنة عمان	7	7	0
المغرب	8	10	-2
مصر	9	15	-6
الاردن	10	8	2
الصومال	11	10	1
تونس	12	13	-1
الجزائر	13	9	2
اليمن	14	12	2
سوريا	15	16	-1
لبنان	16	18	-2
السودان	16	17	-1

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 , ص 29.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ أن قطر احتلت الترتيب الأول في مؤشر المخاطر الاقتصادية، حيث كان ترتيبها الأول من ضمن الدول الأقل مخاطر في عامي 2021 – 2023 ، وقد حافظت على درجة التغير التي بلغت صفر، وهذا يبين أن هناك استقرار اقتصادي والذي يوضح أن مكونات مناخ الاستثمار في قطر من المكونات الجاذبة للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الجزائر في الاستقرار الاقتصادي عام 2021 واحتلت المرتبة التاسعة عام 2023 نتيجة ارتفاع درجة المخاطر نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب عدم استقرار الأسعار النفطية نتيجة تقلبات العرض والطلب للنفط. وتأتي الكويت والسعودية بالمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي عام 2021 في انخفاض المخاطر الاقتصادية، بينما احتلت الكويت المرتبة الثالثة، والسعودية المرتبة الخامسة في عام 2023 .

أما العراق الذي يعتبر من الدول الريعية التي تعتمد على النفط فقد جاء بالمرتبة الرابعة في عام 2021 ، وارتفعت المخاطر الاقتصادية في العراق في عام 2023 وبلغ الترتيب (13) حيث ارتفعت درجة التغير إلى (-9) درجة. وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمارات ومنها مؤشر التجارة الدولية للسلع والخدمات، ومؤشرات الإنتاج الصناعي ومؤشر أسعار المستهلك في الدول الصناعية المتقدمة والنامية، ومؤشر الادخار الحكومي، وهناك مؤشر القروض العقارية ومؤشر المصارف والبنوك، وكذلك مؤشرات الاحتياطات النقدية ومؤشر الصادرات ومؤشر الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومؤشر المخاطر التجارية والسياسية، والفساد الاقتصادي والمالي والإداري **(Economic Advisers , 2019,PP 35-27)**. ومن خلال ذلك سوف نتطرق في الجدول التالي إلى المخاطر السياسية ودورها في ملائمة مناخ الاستثمار في جذب المزيد من الاستثمارات من أجل التنويع الاقتصادي .

جدول رقم (3): مؤشر المخاطر السياسية للدول العربية في مؤشر (PRS) لعام 2021 - 2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير
الكويت	1	5	4-
الامارات	2	2	0
قطر	2	3	1-
المغرب	2	7	5-
السعودية	2	1	1
الجزائر	3	9	6-
سلطنة عمان	4	4	0
البحرين	4	6	2-
مصر	4	11	7-
الاردن	5	8	3-
تونس	5	9	4-
العراق	6	13	7-
لبنان	7	14	7-
السودان	7	17	10
اليمن	7	15	8-
الصومال	7	18	11-
ليبيا	7	12	5-
سوريا	7	16	9-

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2022 - 2024 , صفحات متعددة .

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن دولة قطر احتلت الترتيب الثاني من ضمن الدول الأكثر استقرارا والتي حصلت على المرتبة الثانية مناصفة مع دول أخرى وبعد الكويت التي احتلت المرتبة الأولى عام 2021 نتيجة للاستقرار السياسي ، وارتفعت المخاطر عام 2023 ومن خلالها حصلت قطر على المرتبة الثالثة من ضمن الدول الأقل خطورة عام 2023، أما العراق فاستقر على الترتيب (6) درجات عام 2021، وارتفعت درجة المخاطر حتى بلغ الترتيب (13) درجة.

وكذلك الجزائر التي حصلت على الترتيب الثالث عام 2021 حيث أن هذه الدول تعد دول مستقرة سياسياومن الممكن أن تكون جاذبة للاستثمارات واستغلال مواردها الطبيعية في تنويع مصادر الدخل؛ أما عام 2023 فقد ارتفعت درجة المخاطر السياسية في أغلب الدول العربية كما هو الحال في العراق ولبنان والسودان واليمن والصومال وليبيا وسوريا والتي حصلت على الترتيب (7) درجة في مؤشر المخاطر السياسية، لذلك تعتبر من الدول الطاردة للاستثمارات.

3. أثر الاستثمار في قطاع النفط والغاز على النمو والتنويع الاقتصادي في قطر:

يؤثر الاستثمار على نمو في معدلات التنمية والنمو الاقتصادي من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار وتأمين مستوى مرتفع من المعيشة للسكان، وكذلك تأمين المستوى المعيشي للأجيال القادمة في المستقبل . وكذلك يعمل الاستثمار على خفض معدلات التضخم من خلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي من خلال اتباع سياسة اقتصادية ومالية مستقرة، وهذا ما يوفر مناخ ملائم ومحفز لرجال الأعمال للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع مصادر الدخل، وكذلك اتباع التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، وتشجيع الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع على جذب الاستثمارات. كما أن الاستثمار سوف يخلق اقتصاد متطور قادر على المنافسة مع الاقتصادات العالمية . وإقامة العلاقات التجارية القائمة على تنوع التبادل التجاري **(Saad , 2023, P5)** .

وعليه فإن قوة الاقتصاد القطري تنبع من القيادة الحكيمة التي تتبنى سياسات اقتصادية واستثمارية بعيدة المدى ، حيث أن النظرة الاقتصادية في قطر تعود إلى خطة تنمية طموحة وطويلة الأمد في إطار الرؤية الوطنية عام 2030 في تنويع اقتصادها ومصادر إيراداتها، حيث يتزايد الانفاق الاستثماري على البنية التحتية التي تضم الرياضة والرعاية الصحية والاتصالات والنقل والتعليم، وهذا الانفاق يعد جزء من السياسة الاقتصادية من الخطة التنموية، وكذلك فإن النمو الصحي يشكل من النمو الاقتصادي في أزمات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من خلال استراتيجية التنويع الاقتصادي التي أثبتت نجاحها عند البدء بالسياسة الاقتصادية، وعليه تعتبر قطر واحدة من الدول التنافسية في المجال الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، من خلال زيادة صادراتها من النفط والغاز واستثمارها في تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كذلك فإن الاقتصاد القطري لا يتأثر كثيرا في انخفاض أسعار النفط نتيجة اعتماد الاقتصاد على القطاعات غير النفطية للتعويض عن النقص في الايرادات النفطية **(Abdulaziz , 2023 , P1)**، وهناك تشديد على السياسة

النقدية، وكذلك هناك نمو في قطاع السياحة نتيجة زيادة الوافدين من السياح إلى قطر بسبب مركزها الرياضي العالمي من خلال استقبال (14) حدث رياضي عالمي , كما أنه من المتوقع نمو قطاع الهيدروكربونات بنسبة (1,3%) نهاية عام 2023 وبداية عام 2024 نتيجة ضعف الطلب العالمي على النفط، وزيادة الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات في الأجل المتوسط والبعيد، وسوف ينخفض نمو أسعار المستهلك بسبب الأوضاع المالية العالمية وانخفاض أسعار السلع الأساسية والضرورية في العالم نتيجة انخفاض الطلب على هذه السلع . وكذلك سوف يصل فائض الميزان المالي إلى (5,7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2023 – 2024 بسبب زيادة إيرادات الهيدروكربونات المتزايدة في العالم، ومن المتوقع أن يكون هناك فائض في الحساب الجاري في عام 2024 بسبب زيادة الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات والقطاعات الأخرى **(World Bank , 2022, 1-2)**، ومن الممكن أن نتعرف على الموازنة العامة في قطر وحسب الجدول رقم (4) التالي :

جدول رقم (4) الموازنة العامة في قطر لعامي 2021-2022 ونسبة التغير

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2021	2022	التغير%
الإيرادات النفطية	27,6	35	12,9
الإيرادات غير النفطية	38,5	42	9,1
إجمالي الإيرادات	160,1	196	22,4
الرواتب والأجور	57,9	58,5	1,0
المصروفات الجارية	60,7	67,2	10,7
المصروفات الرأسمالية	4	4,6	15,0
المشروعات الاستثمارية	72,1	74	2,6
إجمالي المصروفات	194,7	204,3	4,9
فائض /عجز الموازنة	34,6-	8,3-	7,4

المصدر: جهاز التخطيط الاحصائي ، الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021-2023، العدد (13)، قطر، 2022.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإيرادات النفطية في عام 2021 بلغت (27,6) مليون دولار ارتفعت إلى (35) مليون دولار وبنسبة زيادة تصل إلى (12,9%) . وقد كانت الإيرادات غير النفطية تزيد على الإيرادات النفطية نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير النفطية، وقد بلغت (38,5) مليون دولار وبزيادة عن الايرادات النفطية عام 2021 تصل إلى (10,9) مليون دولار؛ أما في عام 2022 فقد بلغت الإيرادات غير النفطية (42) مليون دولار

وقيمة الزيادة عن الايرادات النفطية تصل إلى (7) مليون دولار، أما إجمالي الإيرادات في عامي 2021-2022 بلغت (160,1 و 196) مليون دولار على التوالي، وكانت قيمة المصروفات في نفس العامين السابقين بلغت (194,7 و 104,3) مليون دولار على التوالي، وهذا ما أدى إلى وجود عجز في الموازنة بلغ (-34,6) مليون دولار عام 2021، وانخفض العجز في عام 2022 إلى (-8,3) مليون دولار . ومن خلال ذلك فإن انخفاض العجز جاء نتيجة زيادة المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة تنويع مصادر الدخل. ويوضح ذلك أن الاقتصاد القطري مبني على المشاريع الاستثمارية التي جعلت من الاقتصاد ينمو بشكل متسارع في مختلف القطاعات، والجدول التالي يبين تخصيصات رأس المال القطري للمدة من عام 2020 إلى عام 2022 .

جدول رقم (5) تخصيصات رأس المال القطري للمدة (2020-2022)

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	2020	2021	2022
رأس المال المرجح للمخاطر	17,6	18,8	18,1
رأس المال التنظيمي المرجح للمخاطر	18,0	19,2	19,3
رأس المال الاستثماري	9,6	9,8	8,7
إجمالي رأس المال	45,2	47,8	46,1

Source: Qatar Central Bank , Banks' Performance Indicators , Indicator Group , Qatar,2023.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال المرجح للمخاطر والمتمثل في المبالغ التي تستثمر في المشاريع الاستثمارية المعرضة للخسارة نتيجة الظروف غير الطبيعية، بلغ (17,6) مليون دولار عام 2020، وارتفع إلى (18,8) مليون دولار عام مليون دولار عام 2021 نتيجة آثار الوباء الذي تعرض له العالم (كوفيد-19) لينخفض إلى (18,1) مليون دولار عام 2022 بسبب انخفاض حدة الوباء وزيادة حركة النشاطات الاقتصادية العالمية؛ أما رأس المال التنظيمي المرجح للمخاطر فقد بلغ (18,0) مليون دولار عام 2020 وارتفعت قيمة المخاطر في رأس المال إلى (19,2) مليون دولار عام 2021 ، نتيجة الأسباب السابقة ارتفع الى (19,3) مليون دولار، حيث أن هذه الأموال تخصص للاستثمارات التي قد تتعرض للمخاطر وتسمى الاستثمارات المغامرة . وقد كانت قيمة رأس المال الاستثماري الذي قد لا يتعرض للمخاطر أقل فكانت (9,6) مليون دينار عام 2020 ، وارتفعت إلى (9,8) مليون دولار عام 2021 . وانخفضت قيمة رأس المال الاستثماري إلى (8,7) مليون دولار عام 2022 . ومن خلال ذلك فقد بلغ اجمالي رأس المال المستثمر (45,2) مليون دولار عام 2020 ثم ارتفع إلى (47,8) مليون دولار عام 2021 وبعد ذلك انخفضت قيمة

إجمالي رأس المال إلى (46,1) مليون دولار. ويوضح الجدول رقم (6) عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتوزع على الدول العربية ومن ضمنها دولة قطر لعام 2022.

جدول رقم (6): المشاريع الاستثمارية في قطر لعام 2022

الدولة	الترتيب	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية مليون دولار
الامارات	1	890	923	38871	10837
السعودية	2	201	217	20249	13249
مصر	3	130	148	61063	106996
قطر	4	133	135	13972	29779
المغرب	5	64	71	21074	15308
سلطنة عمان	6	35	35	8071	9795
البحرين	7	21	24	2743	2199
تونس	8	12	13	1706	402
العراق	9	7	10	2960	1039
الاردن	10	9	10	820	377
الكويت	11	6	6	777	555
لبنان	12	5	5	91	12
ليبيا	13	5	5	2240	6362
الجزائر	14	4	4	1908	136
فلسطين	15	3	3	100	25
جيبوتي	16	2	2	154	2469
السودان	17	2	2	91	174
اليمن	18	2	2	113	358
موريتانيا	19	1	1	16	55
الصومال	20	1	1	70	109

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, نشرة ضمان الاستثمار, العدد (1) , الكويت , 2023 , ص 56.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى من ناحية عدد المشاريع الاستثمارية، وقد كانت عدد المشاريع (923) مشروع استثماري. ويبلغ عدد الشركات الأجنبية الإماراتية التي تعمل في مجال الاستثمار (890) شركة استثمارية، والتكلفة الاستثمارية بلغت قيمتها (10837) مليون دولار، توظف (38871) منصب عمل، تليها بالمرتبة

الثانية المملكة العربية السعودية بـ(217) مشروع استثماري، و(201) شركة استثمارية بتكلفة استثمارية وصلت الى (13249) مليون دولار . أما عدد الوظائف فقد بلغ (20249) وظيفة . وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر بـ(130) شركة استثمارية و (148) مشروع استثماري وكان عدد الوظائف من خلال الاستثمار (61063) وظيفة، وأن تكلفة هذه المشاريع الاستثمارية تصل قيمتها إلى (106996) مليون دولار، أما قطر فاحتلت المرتبة الرابعة في عدد المشاريع الاستثمارية، وأغلب هذه المشاريع تستثمر في القطاعات غير النفطية، وكذلك في قطاع النفط والغاز، وبلغ عدد المشاريع (135)مشروع استثماري , وعدد الشركات وصل إلى (133) شركة استثمارية من جنسيات أجنبية مختلفة . وقد بلغ عدد الوظائف في هذه المشاريع (13972) وظيفة، وبلغت تكلفة المشاريع (29779) مليون دولار، هذا وقد حصلت على المراتب الأخيرة كل من موريتانيا والصومال.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن قطر لديها سياسة استثمارية التي تهدف منها تنويع الاقتصاد القطري من أجل زيادة الاعتماد على القطاعات غير النفطية . هذا ويوضح الجدول رقم (7) معدلات النمو الاقتصادي في قطر .

جدول رقم (7) معدلات النمو الاقتصادي في قطر للمدة 2020 -2022

الدولة	% 2020	% 2021	%2022
قطر	3,6-	1,5	4,0

المصدر: - صندوق النقد العربي و آفاق الاقتصاد العربي , العدد (18) , الامارات , 2023 , ص 54 .

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي بلغ (-3,6%) في عام 2020، ثم ارتفع إلى (1,5%) عام 2021 وفي هذا العام بدأت الاقتصادات بإعادة نشاط التبادل التجاري ومنها سلعة النفط نتيجة زيادة الطلب على النفط. وفي عام 2022 ارتفع معدل النمو الاقتصادي في قطر إلى (4,0 %) بسبب ارتفاع أسعار النفط نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي في الاقتصادات العالمية .

5.خاتمة:

مما تقدم في هذا البحث نلاحظ أن هناك تأثيرا إيجابيا للاستثمار على الاقتصاد القطري وخاصة في قطاع النفط والغاز الذي يعد المحرك الأساسي للقطاعات النفطية مثل صناعة تكرير النفط، وصناعة البتروكيمياويات وصناعة الإطارات وغيرها من الصناعات النفطية ، كما يؤثر الاستثمار على زيادة الإنتاج والتصدير للقطاعات غير النفطية . حيث أن نجاحه نتيجة مناخ الاستثمار الذي أدى إلى جذب المزيد من الاستثمارات بسبب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي والحد من الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفيما يلي نتائج وتوصيات البحث.

النتائج: توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

– يعتبر المؤشر الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي تعمل على إعطاء المعلومات التي يمكن أن تسهل عملية الاستثمار من قبل المستثمرين حول ما يجري إن كان هذا الاقتصاد جاذب أو طارد للاستثمارات وخاصة في الدول المضيفة؛

- يؤثر الاستثمار في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار وزيادة رفاهية المجتمع في دولة قطر، وكذلك يؤدي إلى تأمين العيش السليم إلى الأجيال القادمة؛

– إن الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمالي والاجتماعي يجعل من مناخ الاستثمار محفز للاستثمار، وكذلك نقل التكنولوجيا المتقدمة في قطر، ويؤثر في زيادة وتنويع الانتاج ، وتشجيع الانتاج المحلي ؛

–للاستثمار أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد القطري، من خلال تشجيع وزيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز والذي بدوره سوف يزيد من الإنتاج والصادرات التي تؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية ومنها القطاع المالي والمصرفي والسياحة والزراعة والصناعة .

التوصيات: في ختام البحث تقدم الدراسة جملة من التوصيات الهامة على النحو الآتي:

– لابد من زيادة الأموال لدى المستثمرين عن طريق الأرباح التي من الممكن الحصول عليها من الاستثمارات وخاصة في قطاع النفط والغاز، من خلال الشراكة بين الشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية؛

–الاهتمام بمكونات مناخ الاستثمار من الدول التي تهدف في سياساتها الاقتصادية على تشجيع الاستثمار، من خلال استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ملائم ومحفز لرجال الأعمال

المستثمرين، من أجل زيادة وتنويع الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يؤدي إلى تنويع الايرادات؛

– من أجل زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية المجتمع في قطر، وتأمين العيش السليم إلى الأجيال القادمة، لابد من العمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ومنها مورد النفط والغاز من خلال زيادة وتنويع مصادر الاستثمار؛

– زيادة عدد المصانع في مجال الطاقة، من خلال تشجيع المستثمرين حتى تزيد من حدة التنافس في المجال الاقتصادي في العالم، والتي تعد قطر واحدة من الدول منخفضة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

6.قائمة المراجع:

1.6. المراجع العربية:

-- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2020 – 2023) , نشرة ضمان الاستثمار , العدد (1) , الكويت .

-- الدبيات , محمد بن عدنان (2019) , الاستثمار الاجنبي بالمملكة العربية السعودية , في ظل رؤية المملكة 2030 , المحفزات والتحديات , السعودية .

-- خلف , دلال اسماعيل (2021) , دور الانفاق الاستثماري العام في النمو الاقتصادي في العراق , دبلوم عالي , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العراق.

--عبد الحسين , زين العابدين محمد (2021) , العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة العراق , رسالة ماجستير , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العراق .

--حمزة , حسن كريم (2012) , مناخ الاستثمار في العراق , مجلة الغري , السنة الثامنة , العدد (23) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , العراق .

--جهاز التخطيط الاحصائي(2022), الافاق الاقتصادية لدولة قطر 2021-2023 , العدد (13) , قطر .

-- صندوق النقد العربي (2023) , افاق الاقتصاد العربي, العدد (18) , الامارات .

2.6.المراجع الأجنبية :

--Walid Laamari(2019), Legal stability And its impact on foreign investment , Doctoral thesis , University of Batna , Algeria .

-- Ryan Barnes(2023), Economic Indicators You Should Know for Investment .

--– OECD(2002) , Comparative methodology Analysis: Consumer and project Price indicators , Main economic Indicators , Paris , .

-- Economic Advisers (2019), Economic Indicators , 116th Congress, 1st Session , Includes data available as, US , .

-- Saad, Al-Hitmi(2023), Qatar – Economic Diversification in Qatar National Vision 2030 , Qatar .

-- Abdulaziz A Al-Ghorairi(2023), The Rise of Qatar: an Economic Success Story. Commercial Bank , Qatar .

-- World Bank(2022), Macro poverty outlook indicators Qatar , Washington .

-- Qatar Central Bank(2023), Banks' Performance Indicators , Indicator Group , Qatar.

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال-جامعة أم البواقي/الجزائر
ISSN: 2830–988X/ E-ISSN: 2992-152X
المجلد:02-العدد:01-/جوان-2024
ص ص 74-92
OEB Univ. Publish. Co.

أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات - الفرص والتحديات- دراسة تحليلية للفترة (2010-2020)

The impact of the EUROMED partnership on diversifying Algerian's exports outside of hydrocarbons -opportunities and challenges - an analytical study for (2010-2020) period

حمشة عبد الحميد[1] ، بن عباس حمودي[2] ، جامع عبد الله[3]
[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، hamchaabdelhamid5@gmail.com
[2] جامعة بسكرة (الجزائر)، hamoudi.benabbes@yahoo.fr
[3] جامعة بسكرة (الجزائر)، abdellahdja@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/04/13 تاريخ قبول النشر: 2024/05/06 تاريخ النشر: 2024/06/03

الملخص:
تهدف الدراسة إلى إبراز أثر الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات للجزائر من خلال إبراز أهم انعكاسات هذه الشراكة على الصادرات خارج المحروقات نحو السوق الأوربي، وفرص تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي خارج مجال المحروقات في إطار اتفاقيات الشراكة.
وقد توصلت الدراسة إلى أن انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري كانت سلبية بشكل كبير رغم بعض الإيجابيات، إذ أنها لم تؤدي إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المساهمة في الرفع من أداء الصادرات خارج المحروقات وعليه وجب إعادة النظر في هذه الاتفاقية من أجل تفعيل وتحقيق فرص وآفاق التنويع الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو متوسطية، تنويع الصادرات خارج المحروقات، الجزائر.
تصنيف JEL : F15 ، F36 .

Abstract:
This study aims to highlight the impact of the Euro-Algerian partnership on non-hydrocarbon exports on Algeria, as well as addressing the extent to which the situation of non-hydrocarbon exports towards the European market has developed, and the opportunities for enhancing trade between Algeria and the European Union.
We have concluded that the repercussions of the partnership on the Algerian economy are largely negative, despite some positives, but it did not lead to the development of economic sectors contributing to the increase in the performance of exports.
***Keywords**: Euro-Mediterranean Partnership, Export Diversification, Algeria.*
***Jel Classification Codes**:* F15 ، F36.

***المؤلف المرسل:** عبد الله جامع.

1.مقدمة:

كان سعي الجزائر لعقد اتفاقيات إقليمية مع الدول المتقدمة بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الجزائر، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الإتحاد الأوربي مع دول الجنوب، وبالتالي تحرص الجزائر على عدم فقدان المزايا ومع زيادة الروابط التجارية مع الدول النامية وأن تجعل إقامة اتفاقيات تجارية أو إقليمية مع الدول المتقدمة بالإعداد الجيد من جانبها على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكون على مستوى هذه التجربة المصيرية بالنسبة لمستقبل اقتصادها، مما وضع الجزائر أمام تحدي مراجعة تداعيات الشراكة بتقليص الواردات وإعادة النظر في الاتفاقيات والاهتمام بزيادة حجم الصادرات وللإبراز ذلك نقوم باستعراض اتفاقية الشراكة وتأثيراتها على الصادرات خارج المحروقات.

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى إبراز أهم الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة التي تنجر عن الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات خارج المحروقات وفي القطاع الزراعي والصناعي خاصة، بالإضافة إلى دراسة تطور الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة والتعرف على أهم فرص وآفاق الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوربية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لكونها تتطرق إلى موضوع الساعة للسلطات الجزائرية المتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات والبحث عن آليات التنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي عبر الشراكة الأورو جزائرية من أجل بعث وتنمية الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

ماهي انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على أداء الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وفرص التكامل الإقليمي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور:

1. أهمية وأهداف اتفاقية الشراكة الأورو الجزائرية ؛
2. بنود الاتفاقية من الناحية الاقتصادية ؛
3. انعكاسات اتفاقية الشراكة على أهم القطاعات الاقتصادية ؛
4. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية الموجهة إلى الاتحاد الأوربي ؛
5. فرص وآفاق الصادرات الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.

2. أهمية وأهداف الشراكة الأورو جزائرية:

تكمن الأهداف فيما يلي: (عمورة، 2006، صفحة 403)

-وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين ؛

-وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات تنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية ؛

-دعم العلاقات الاجتماعية ؛

-تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة ؛

-دعم الاستثمارات الخاصة بخلق مناصب الشغل ؛

-إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي ؛

-الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة والرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية.

3. بنود اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي :

بعد سلسلة من المحادثات وجولات المفاوضات توصل الطرفان الجزائري والأوربي إلى اتفاق شبه كلي بتاريخ 19 ديسمبر2001 ، وكان التوقيع الرسمي بتاريخ 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر2005، ويتضمن الاتفاق فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوربية وكذا إيجاد منافذ للمنتجات الجزائرية في السوق الأوربي، كما تضمن الاتفاق تقديم بعض التسهيلات بخصوص تصدير بعض المنتجات الزراعية والصناعية الجزائرية من أجل تنمية وتشجيع القطاع الاقتصادي الجزائري في إطار برنامج ميدا1 وميدا2 المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها وتم اختيار 40 مؤسسة مصدرة خارج قطاع المحروقات والذي كان من نتائجه الأولية حصول 30 شركة عمومية وخاصة على شهادة الجودة (شنيني، 2006، صفحة 69). ومن أهم بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي نجد: (كاكي ، 2013 ، الصفحات 196-197)

-التحرير الكامل للسوق الجزائرية أي السماح بالاستيراد والتصدير؛

-فتح أسواق دول الإتحاد الأوربي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة ؛

-إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الإتحاد؛

-إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية ؛

-العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على قيود الاستيراد والتصدير ؛

-بالنسبة للمنتجات الزراعية: تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي المدرجة في الملحق 1 من البرتوكول 1 من الاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص التعريفية ، والاعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية.

-بالنسبة للمنتجات الصناعية :تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الاعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل ، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاق الشراكة ، ويطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 الى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوربي (زعباط،2004 ، صفحة57) ، وهذا بدوره سيؤدي إلى التقليل من فاتورة الاستيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية والتي تمثل 40% من إجمالي الواردات، وهو الأمر الذي سيجعل المنتجات الوطنية خاصة منها المطابقة للمواصفات الدولية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.

وكان ينتظر من هذه الاتفاقية أن تحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل ونقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، لأنها تساهم في تنمية التصدير وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم وتوفير مناخ ملائم لاستقبال هذه التدفقات (بوكزاطة، 2000 ، صفحة 189).

إن الاتفاقيات التي تم إبرامها أو الجاري التفاوض بشأنها بين الإتحاد الأوربي وبعض الدول العربية ليست من نمط واحد ، بمعنى أنها لا تطرح من جانب الإتحاد الأوربي بذات الشكل والمضمون، على كل دولة معنية على حدى لتحقيق موقفها منها ، وإنما هي محصلة لعملية تفاعل وتفاوض بين الإتحاد الأوربي ككل من ناحية، وبين كل دولة عربية طرف في الحوار الأورو متوسطي من ناحية أخرى ، وتتعلق الاختلافات عن التفاوض عادة بالتفاصيل وبعملية ترتيب الأولويات أكثر مما تتعلق بالجوهر والمضمون وعليه فلا بديل عن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى ، ولا سبيل لتبني الشراكة الأورو متوسطية كبديل عنها، ولا بد للدول العربية أن تعطي الأولوية لمشروعها ، عند تعارض المشروعين العربي والأورو متوسطي ، لأن تبني هذا الأخير سيعيق تطور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى اتحاد جمركي، وخلاصة القول أن المشروع الأورو متوسطي فيه مغانم كثيرة لأوروبا ، ومغارم متعددة للدول العربية، وعلى هذه الأخيرة أن تحسن التعاطي مع هذا المشروع للاستفادة منه بدلا من أن يكون بديلا لتكاملها (تواتي، 2008، صفحة 197).

4. انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على القطاعات الاقتصادية في الجزائر:

يتوقع أن يحدث هذا الانضمام آثارا إيجابية وسلبية والتي تبقى ضئيلة في بعض القطاعات الاقتصادية على أمل تحسينها على المدى المتوسط والطويل، والتي يمكن أن تكتسي صورة تحديات أو فرص، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي (بوكزاطة، 2000 ، صفحة 189):

4. 1 الانعكاسات على القطاع الصناعي:

4. 1.1 الآثار السلبية/التحديات: يمكن إبراز هذه الآثار من خلال النقاط الآتية: (العيدي، 2015 ، الصفحات 86-87).

-تساهم الشراكة الأورو متوسطية في تدهور الصناعات الناشئة المحلية وتدميرها والقضاء عليها بحكم أن الصناعات في الجزائر خاصة الصغيرة والمتوسطة فنية وناشئة، ومن أبرز مظاهر التدمير للصناعات المحلية ما تقوم به الشركات العملاقة بمنتجاتها واغراقها وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها، كما أنها تسعى لامتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا ؛

-تبلغ صادرات الجزائر من المنتجات المصنعة حوالي 1% من مجموع صادراتها وهي المنتجات المعنية مباشرة باتفاق الشراكة الأورو جزائرية على وجه الخصوص وهو ما يبين مدى ضآلة فرص استفادة منتجاتنا المصنعة من إمكانيات التصدير، يضاف إلى ذلك أن معظم هذه المنتجات لا يتوفر على المواصفات الدولية للجودة مما يعني ضياع فرص تصديرية جديدة خاصة وأن العراقيل الجديدة التي بدأت الدول المتقدمة تستخدمها بدلا من العراقيل الكلاسيكية هي العراقيل التقنية من خلال ما يسمح به اتفاق العوائق التقنية مما يصعب تواجد المنتجات الصناعية الجزائرية في السوق الأوربية خاصة مع هذه القواعد.

4. 1. 2 الآثار الإيجابية/الفرص: وتتمثل في: (وزارة التجارة ، مسار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ، صفحة 7)

-إن تخفيض الرسوم من شأنه أن يخفض من تكلفة استيراد الآلات ووسائل الإنتاج ، وهو ما يجعل استغلال بعض الميزات النسبية يتركز الجهود على تنميتها يمكن الوصول إلى تصدير منتجاتها وإبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أجنبية تتم بموجبها حيازة صفقات التصدير؛

-من المتوقع نمو الصادرات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ومن ثم تحسين جودتها وارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية؛

-الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول الأوربية خاصة والصين خاصة إذا استطاعت الجزائر توجيهه نحو القطاعات المنتجة؛

2.4 الانعكاسات على القطاع الفلاحي:

1.2.4 الآثار السلبية/التحديات:

لابد من تحضير قطاع الفلاحة للمنافسة وتحسين الأداء التصديري بتوجيه الاستراتيجية الزراعية نحو زيادة إنتاج المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وبالتالي محاولة النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويمكن إجمال الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات في هذا القطاع هي: (بوكزاطة، 2000 ، الصفحات 184-185)

-يعتبر اتفاق الصحة والصحة النباتية بمثابة الواقي والحامي لمصالح الدول المتقدمة التي يمكن أن تستخدمه كأداة لعرقلة صادرات بعض المنتجات التي يكون بوسع الجزائر تصديرها؛

-بالرغم مما جاء به الاتفاق حول الزراعة من تسهيلات في جانب التصدير إلا أن الجزائر سوف لن تستفيد منه على الاقل في المدى القصير لتنمية صادراتها وهذا بالنظر إلى هيكلة مبادلاتها التجارية غير المواتية؛

-ستتعرض الجزائر لاكتساح أسواقها بمنتجات الإتحاد الأوربي الذي يعتبر أهم متعامل تجاري للجزائر هذا الاخير الذي كانت ولا تزال له تحفظات حول عملية تحرير قطاع الزراعة من الدعم الداخلي؛

-من أهم ما أصبح يفرض على المنتوج الزراعي في الأسواق الأجنبية هو نوعية عالية للتغليف ومدى ملاءمته للمنتوج (خاصة التمور) وهو ما يفوق طاقات العديد من المصدرين الجزائريين؛

- أن تطبيق بنود المنظمة سيؤدي إلى زيادة الفاتورة الغذائية في الجزائر بحوالي 25% مما سيجعلها تصل إلى حدود 5.4 مليار دولار وذلك بسبب تخفيض الدعم الذي يمس أساسا المنتجات المستوردة.

-الآثار الإيجابية/ الفرص:

إن فرص النهوض بالقطاع الفلاحي كبيرة ويمكن جعله من القطاعات المهمة للخروج من التبعية في حالة تحسن الأداء القطاع الزراعي وتسجيل فوائض يمكن تصديرها لكون اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تضمن ذلك شريطة تطابق المنتجات للمقاييس الصحة والجودة المطلوبة، ومن بين هذه الفرص: (حركاتي، 2015 ، الصفحات 253 -255)

-تحضير قطاع الزراعة للمنافسة في المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر بعض الميزات النسبية (المناخ ونوعية التربة) خاصة وأن مجموعة كبيرة من هذه المنتجات معنية بإلغاء الرسوم الجمركية عليها من بين 117 منتوج زراعي تصدره الجزائر هناك مئة (100) منتوج معني بإلغاء الرسوم الجمركية؛

-الاستفادة مما تتيحه المنظمة من مرونة لصالح الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها الجزائر، وهذا خاصة فيما يتعلق بالقرار الوزاري الذي صدر عند اختتام جولة أورجواي ، كما يمكن لها أن تستفيد من المرونة الممنوحة لها من خلال التفضيلات المقدمة في بعض المنتجات؛

- أن ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بسبب تخفيض الدعم الزراعي بجميع أشكاله إلى رفع فاتورة الغذاء لجميع الدول النامية المستوردة للغذاء في المديين القصير والمتوسط، وبالتالي ستزيد فاتورة الاستيراد وهذا ما يشكل ضغط أكثر على الميزان التجاري وخاصة كلما توقعنا زيادة محتملة في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية وخاصة في المواد الضرورية، وبناء عليه فإن سياسة دعم المنتجات الزراعية المتبعة في الدول المتقدمة المصدرة للمنتجات الغذائية تؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ، وهذا ما يشكل عبئا على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل ندرة الموارد النقدية الأجنبية ومحدوديتها؛

-إمكانية استفادة الدول المنظمة من تخفيضات التعريفة والدعم مما يقوي الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير؛

-تتيح الشراكة للدول النامية فرصة النفاذ إلى الأسواق الدول المتقدمة وهذا من خلال إجراءات المنظمة التي تقضي بالزام الدول المتقدمة بإلغاء دعم منتجاتها وإعطاء الفرصة للدول النامية لدعم قطاعاتها الإنتاجية من أجل الوصول إلى التنافسية؛

-تحرير التجارة وفقا لاتفاقيات الشراكة ينتج عنه تحرير تجارة السلع الغذائية التي تمثل أكبر الواردات الجزائرية أهمية، وهذا من شأنه أن يرد الاعتبار للقطاع الزراعي من خلال تأهيله، وزيادة الحافز الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق تنمية تلائم الوضع الجديد.

4. 3 الانعكاسات على قطاع الخدمات:

4. 3. 1 الآثار السلبية/التحديات:

إن قطاع الخدمات يشهد تأخرا ولا يرقى إلى تحقيق ميزة تنافسية يضمن بها حصة في السوق العالمية حيث مازالت شركات محدودة تحتكر سوق الخدمات في الجزائر في مجالات النقل الجوي والبنوك والتأمينات. . . الخ، وبالتالي تحرير هذا القطاع أمام المنافسة الدولية مما يعني عدم قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة.

أما فيما يخص قطاع السياحة والذي تراهن عليه الجزائر من أجل ضمان حصة في السوق الدولية فيجب اعتماد استراتيجية طويلة المدى تعمل على استغلال التنوع البيولوجي والثقافي والطبيعي لاقتحام هذا السوق خصوصا مع تواجد المنافسة من طرف الدول المجاورة (زغيمي، 2018، صفحة 396).

2.3.4 الفرص:

من بين الفرص نذكر ما يلي: (حشيش، 2000، صفحة 302)

- تقليص فواتير استيراد بعض الخدمات وذلك مع فتح هذا القطاع أمام المستثمرين الأجانب وبالتالي إمكانية إنعاش كل من قطاعات السياحة ، النقل الجوي والبري ، وتأهيلها والرفع من تنافسيتها؛

-قيام الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بمنح خدمات وموردي الخدمات من أي طرف وعلى أساس الدولة الأولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر؛

-قيام شركات الخدمات والبنوك الأجنبية بفتح فروع لها.

4.4 عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي:

تتمثل أهم عراقيل نفاذ الصادرات الجزائرية إلى أسواق الإتحاد الأوربي فيما يلي: (سعد الله وروابنية ، 2016 ، الصفحات469-476)

-تزايد القيود الجمركية وتنامي التكتلات الاقتصادية؛

-عدم مرافقة تقنيات المنتجات في الأسواق الدولية؛

-مشكلة التعبئة والتغليف للمنتجات المصدرة؛

-مشكل سعر الصرف العملات الأجنبية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج؛

-مسألة قواعد المنشأ والنوعية؛

-المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية حيث أخضع المنتجات الجزائرية للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوربية إلى أخرى؛

-الالتزام بالمواصفات البيئية والإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة؛

-اتفاقية حقوق الملكية الفكرية- توسيع الإتحاد الأوربي والتجارة الزراعية؛

-المكون الزراعي وتصعيد التعريفة؛

-الهوامش التفضيلية ونظام التراخيص والحصص الجمركية.

هذا ويمكن الاستشهاد ببعض الوقائع عن أهم عراقيل النفاذ وهي: (بن عبد العزيز ومخلوفي، 2019 ، الصفحات171-173)

-ما تعرضت لها صادرات منتوج العسل، حيث قامت الجزائر بتصدير حوالي 06 قناطير إلى الإتحاد الأوربي، وبعد اجراء الفحص المخبري تم رفض المنتوج بسبب نباتات ملوثة بأسمدة ضارة؛

- رفض كمية معتبرة من الخضر والفواكه لمتعامل اقتصادي بالسوق الفرنسي بحجة معايير التقييس والصحة والسلامة؛

-المنتجات الكهرومنزلية المصدرة إلى الإتحاد الأوربي التي تتجه تقريبا نحو فرنسا وإيطاليا لكنها محتشمة نتيجة رفض التكنولوجيا القاعدية المستعملة في تصنيع هذه المنتجات؛

- حسب المادة 55 المتعلقة بالمقاييس وتقييم المطابقة على خفض الاختلافات الموجودة بين الجزائر والإتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير والشهادات، حيث شجعت هذه المادة الجزائر على استخدام المعايير الأوربية كذا اجراءات وتقنيات تقييم المطابقة، وعليه فان الصادرات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية تخضع للقواعد العامة وليست استثنائية فالإتحاد الأوربي وضع ثلاثة معايير أساسية خاصة بحماية البيئة ضمن سياسته التجارية وهي: المتطلبات البيئية بالنسبة للمواد الكيمائية- المتطلبات التقنية أو الفنية- متطلبات الصحة والصحة النباتية.

وأمام إشكالية وصول المنتجات الفلاحية الجزائرية إلى السوق الأوربية إذ لا زال استهلاك الحصص التعريفية الممنوحة للجزائر ضئيل جدا، كما أن تراجع صادرات المواد الكيماوية والمعادن إلى هذه المنطقة أدى إلى عجز الميزان التجاري.

على العموم، أدى اتفاق الشراكة في جانبه الخاص بالتفكيك الجمركي إلى خسائر معتبرة في العائدات الجمركية للجزائر خلال الفترة (2005-2009) بقيمة 5.2 مليار دولار مع توقعات بقيمة 5.8 مليار دولار خلال الفترة (2010-2017)، مما أدى إلى مطالبة الجانب الجزائري بمفاوضات حول رزنامة التفكيك الجمركي، وكذا تعزيز الاستثمارات الأوربية الموجهة لترقية وتنويع الصادرات من خلال مضاعفة قدرات الإنتاج الوطني وجعل حصة من هذا الإنتاج قابلة للتصدير خارج المحروقات.

ونتيجة لهذه التعسفات قدمت الجزائر في 15 جوان 2010 طلبا للاتحاد الأوربي من أجل مراجعة التفكيك الجمركي وذلك بناء على المادة 11 و16 من الاتفاقية ، حيث كانت الإجابة من الإتحاد الأوربي لسنة 2012 بالموافقة على مراجعة التفكيك الجمركي والتوصل إلى اتفاق بإقامة منطقة تجارة حرة سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

5. وضعية الصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي:

يمكن التعرف على وضعية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي من خلال قراءة بيانات الجداول أدناه.

الجدول1: تطور الصادرات والواردات خارج المحروقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	1526	2062	2062	2165	2582	1969	1805	1930	2925	2580	2255
قيمة الصادرات خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوربي (مليار دولار)	694	488	624	508	907	996	-	-	1443	1293	1146
إجمالي الصادرات إلى الإتحاد الأوربي (مليار أورو)	21075	27850	32764	31920	29458	20908	16509	18522	20997	17350	11630
النسبة من الاجمالي	42.99	52.78	55.93	49.65	45.25	31.15	26.47	30.42	33.23	37.43	86.52
قيمة الواردات مع الإتحاد الأوربي (مليار اورو)	20704	24616	26333	28582	28692	16739	17922	18830	18910	68.7307	83.6554
النسبة من الاجمالي	15.51	10.52	27.52	10.52	70.57	29.49	46.47	47.59	50.36	14.22	60.22
الميزان التجاري	371	3234	6431	3338	766	4169	-1413	-308	2087	10043	5075

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الالي والاحصاء للجمارك cnis (2010-2020)

الجدول2: التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية نحو الإتحاد الأوربي خلال الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون أورو

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
غذاء ومواد أولية	36	119	119	74	107	87	65
مواد كيماوية	119	286	316	421	300	687	818
آلات ومعدات	33	43	43	62	44	38	56
ملابس ومنسوجات	7	1	0	0	0	0	1
مواد أخرى	59	245	7	67	57	95	55

المصدر: (زغيمي، 2018 ، ص396).

الجدول3: تجارة المنتجات الرئيسية للاتحاد الأوربي مع الجزائر (2018-2020)

الوحدة: مليون يورو

البيان	المنتجات الزراعية		مواد خام		الات ومعدات النقل		المنسوجات والملابس	
السنوات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
2018	6.2	70	06.3	95	92.6	58	185	2
2019	4.2	86	82.2	111	69.5	74	202	6
2020	9.2	93	24.3	113	85.3	64	147	7

المصدر: اللجنة الأوربية 2020.

الجدول4: الواردات والصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق من وإلى الاتحاد الأوربي لسنة 2019.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة	التغيير
إجمالي الاتحاد الأوربي	68.7307	34.84	40.1247	41.78	-94.16
اسبانيا	97.1728	95.19	91.222	01.14	-45.27
ايطاليا	03.1525	60.17	08.112	05.7	-93.29
فرنسا	26.1132	07.13	41.394	79.24	-69.10
اخرى	42.2921	72.33	518	56.32	

المصدر: احصاءات التجارة الخارجية الجزائرية عام 2019 ، المديرية العامة للجمارك.

الجدول5: مجموع الواردات والصادرات خارج المحروقات للجزائر مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة لسنة 2020.

الوحدة: مليون دولار

البيان	الواردات	النسبة	الصادرات	النسبة
إجمالي الاتحاد الأوربي	83.6554	36.84	66.925	22.67
اسبانيا	22.1440	97.21	48.210	74.22
ايطاليا	32.1308	96.19	96.53	83.5
فرنسا	82.1202	35.18	79.305	03.33

المصدر: المديرية العامة للجمارك 2020

ومن خلال بيانات الجدول رقم (01) نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يحتل مكانة هامة من مجموع صادرات الجزائر خارج المحروقات طوال الفترة المدروسة، ورغم النمو المسجل إلا أن الصادرات خارج المحروقات لازالت تمثل نسبة هامشية مقارنة مع مجموع الصادرات الإجمالية لا تتجاوز 5% وهذا يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لم تبلغ الغاية المرجوة من اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي، بينما نجد كذلك اعتماد الجزائر على استيراد الاحتياجات من مختلف السلع والخدمات بنسبة تفوق 50% من الاتحاد الأوربي، وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف إنتاج المؤسسات وفشل سياسة إحلال الواردات وتفعيل الصادرات خارج المحروقات.

إن حصيلة الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع فقد شهدت ارتفاعا خلال سنتي 2012 و 2013 بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ، ثم انخفضت بعد سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الموجهة بشكل أساسي إلى دول الإتحاد الأوربي التي تشكل نسبة 55% من صادرات الجزائر، لتنخفض إلى نسبة 26% سنة 2016، وكذا مع هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى هذه المنطقة التي عرفت ارتفاعا بداية من سنة 2018 نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات في إطار برنامج التنويع الاقتصادي، أما الواردات فقد شهدت ارتفاعا متواصلا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 أين وصلت إلى حدود 28 مليار دولار لتنخفض إلى حدود 17 مليار دولار بعد سنة 2016 وذلك راجع إلى إجراءات تقنين الواردات مما أدى إلى انخفاض في فاتورة الواردات التي تشكل نسبة 50 %من سلع الاتحاد الأوربي وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة من (2010-2016) ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع مداخيل الصادرات النفطية إلى الاتحاد الأوربي التي تمثل 96%، والتي عرفت أسعارها ارتفاعا كبيرا في الأسواق الدولية رغم ارتفاع الواردات خلال نفس الفترة ، وبعدها سجل الميزان التجاري أرقاما سلبية سنتي 2016 و2017 بسبب انخفاض أسعار البترول، هذا بالنسبة للصادرات الإجمالية الموجهة إلى الاتحاد الأوربي، ولكن وضعية الميزان التجاري مع الصادرات خارج المحروقات يسجل أرقاما سلبية وبفارق كبير نتيجة هامشية الصادرات خارج المحروقات الموجهة إلى الاتحاد الأوربي والتي يرجع إلى العراقيل التي وضعتها هذه الدول أمام هذا النوع من الصادرات، فحجم الصادرات خارج المحروقات الموجهة للاتحاد الأوربي ضعيف لم تتعدى نسبة 3% من الصادرات الكلية، وخاصة المنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة فصادراتها

خارج النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى البعيد.

ومن خلال قراءة بيانات الجدول رقم 02 يتبين أن أغلب الصادرات خارج المحروقات رغم ضآلتها عبارة عن مواد كيماوية ومشتقات البترول فمثلا صدرت الجزائر سنة 2015 ما مقداره 24 طن من البطاطا نحو الإتحاد الأوربي من إجمالي حصة مرخصة قدرها 5000 طن وهو ما يعادل 5% ، أما زيت الزيتون فلقد بلغت 35 طن من إجمالي حصة مرخصة 1000 طن، وهو ما يعادل 3. 5%، بينما لم تتجاوز صادرات العجائن 12. 5 % من إجمالي حصة مرخصة إجمالية قدرها 2000 طن، وبالتالي فإن الاصلاحات التي مست قطاع التجارة الخارجية لم تأتي بنتيجة ملموسة ولم تستطع التحرر من الطابع الريعي.

ومن الجدول رقم 03 نسجل سيطرة واستحواذ الإتحاد الأوربي على سوق الجزائر وهو ما تؤكده قيمة صادراته نحوها مقارنة بقيمة وارداته من المنتجات الأساسية ، وعليه يمكن القول أن الإتحاد الأوربي يبقى الشريك الاول للمعاملات التجاري مع دول شمال إفريقيا رغم المنافسة الصاعدة خاصة من تركيا والصين، إلا أن ذلك لم يؤثر لحد الآن بدرجة كبيرة على الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوربي والجزائر.

إن صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية لم تصل أبدا للحصص التصديرية المحددة باتفاقية الشراكة ، كما أنها لم تتمركز في أسواق الاتحاد الأوربي بشكل جيد بسبب تعليمات وشروط الاتحاد الأوربي للدخول إلى أسواقها ، كما أن معايير الإنتاج بغرض التسويق المحلي تختلف بشكل كبير عن معايير الإنتاج بغرض التسويق الدولي. والشيء الملاحظ هو أن صادرات هذه المنتجات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بقيت محتشمة جدا مقارنة بما كان منتظرا منها.

وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن اتفاقية الشراكة هذه تحتاج إلى إصلاح أو تعديل عميق لنظامنا الاقتصادي ولكافة الجوانب ، لأن التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري كثيرة جدا وعليها أن تستخدم الشراكة مع الإتحاد الأوربي في تحقيق أهم ما تحتاجه قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي ولكن عليها ترتيب البيت من الداخل على كل الأصعدة، لأن الاتفاقية تعتبر تحديا غير أنها تمثل فرصة مهمة إذا تم استغلالها على أحسن وجه ونجاح هذه الشراكة يتوقف على تحقيق مصالح وطموحات كل شريك وإرساء التعاون مع كل الأطراف مع حوار قوي يشمل كل الميادين السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.

وعلى ضوء بيانات الجدولين 4 و5 يتبين أن دول الإتحاد الأوروبي هو الممون الرئيسي للجزائر في مجال الواردات بنسبة تفوق 50% وكذا تعتبر دول الإتحاد الأوربي هي المستقبلة

للصادرات الجزائرية خارج المحروقات بنسبة تفوق 78%مما يعني أن الجزائر تتعامل بشكل كبير مع الإتحاد الأوربي نتيجة اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية المبرمة سنة 2005 خاصة إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. علما أن المورد الرئيسي للجزائر هي فرنسا بنسبة 35 % من إجمالي الواردات ثم إيطاليا واسبانيا وألمانيا بنسب على التوالي 17%-11% و13 % ، أما فيما يخص الصادرات تبقى فرنسا تستحوذ على مكانتها الأولى بنسبة 34% ثم اسبانيا فإيطاليا على التوالي 21%-15%.

عموما، يبقى الاتحاد الأوربي هو المستفيد الأكبر نظرا للقدرة التنافسية والتصديرية الهائلة التي تتمتع بها شركاته عكس الجزائر التي يعاني اقتصادها من ضعف النسيج الصناعي وعدم بلوغ منتجات الشركات المحلية متطلبات اتفاقيات الشراكة والبنود الخاصة بعملية التصدير.

إن بلوغ أهداف الجزائر من الشراكة بتنمية صادراتها خارج المحروقات والتوسع نحو السوق الأوربية، أمام فتح السوق الجزائرية على المنتجات الأوروبية وبالتالي سلبيات هذه الاتفاقية أكبر من الإيجابيات والمستفيد الأكبر هي دول الإتحاد الأوربي من هذه الشراكة، وبالتالي أمام هذا الوضع الجزائر مجبرة على الرفع من نسبة اندماج منتجاتها مع السوق الدولية وزيادة جودة المنتجات المصدرة وتنافسية المؤسسات المصدرة وتقوية النسيج الصناعي مع إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة للسماح بنفاذ المنتجات الجزائرية نحو الأسواق الأوربية. (بن زاف، دريس، 2022 ، الصفحات 329-331).

6. فرص و آفاق الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوربي

يتمحور الحديث في الوقت الراهن حول كيفية كسب الفرص التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي على الخصوص في مجال التصدير ، وهذا بالرغم من أنه من الصعب جدا أن تسمح دول الإتحاد الأوربي دخول منتجات زراعية جزائرية تنافس منتجاتها المحلية وفي هذا المجال قام الإتحاد الأوربي بتقييد الصادرات الزراعية الجزائرية في قائمة محددة ينبغي على الجزائر بلوغ هذه الكميات في المرحلة الأولى ثم البحث في السبل الكفيلة بتوسيعها مع الطرف الأوربي في المرحلة الثانية ، وفي مقابل فتح السوق الوطنية على المنتجات الصناعية الأوربية فإن المنتجات الجزائرية حسب ما جاء في المادة الثامنة من الاتفاق ستصدر إلى أسواق الإتحاد الأوربي معفاة من كل الرسوم الجمركية هذا من جانب (بوكزاطة، 2000 ، صفحة187).

ومن جانب آخر كان لدخول التفكيك الجمركي الكامل الكلي مع الإتحاد الأوربي المطبق سنة 2020 تقييد للمؤسسة الجزائرية وخاصة من ناحية التنافسية بشقيها تكلفة الإنتاج والجودة ومن ناحية الميزان التجاري أين خسرت الجزائر خلال الفترة (2005-2009) 2.2 مليار

دولار، وقد ارتفع الرقم سنة 2017 إلى أكثر من8 .5 مليار دولار (مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة ، 2017، صفحة 21)، وهو ما سيعيق فعلا مسار الصعود في آفاق2030، لأن المؤسسة المنتجة هي من يقود الثروة وتوفير الدخل والعمل، ولهذا مازالت الجزائر لا تتوفر على شروط الإقلاع الاقتصادي ، فالخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المنتظرة من الاتفاقيات الموقعة مع الإتحاد الأوربي أو الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة، والتفكير في تنميتها وإنعاشها بات ضروريا من خلال انتهاج استراتيجيات محكمة لتنشيط النسيج الصناعي الذي يرفع من القيمة المضافة للصناعات التحويلية كاعتماد استراتيجية المناولة الصناعية (قوريش، 2007، صفحة 92) كما أن الجزائر ليس لديها أي ميزة نسبية في المنتجات التي تستعمل التكنولوجيا والتي تعتبر شرط وعامل فعال في الدخول في الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار بحثت الجزائر على غرار العديد من الدول عن مرتكزات جديدة لدعم مركزهم التفاوضي من خلال التجمعات الجديدة للمجموعة الافريقية العربية، ولجوء دول شمال إفريقيا إلى إشراك دول الإتحاد الافريقي في حوار الشراكة من خلال قمة إفريقيا أوربا واستطاعت أن توجه الرؤى بخصوص الحوار من أجل الشراكة القائم على الاستثمار والسلم والأمن ودعم التنمية ثم ترشيد الحكم.

بالمقابل، تلوح في الأفق فرص واعدة أمام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات متمثلة في الظروف التي تمر بها أوروبا حاليا مع تصاعد قوة روسيا، ودعوة أوروبا إفريقيا لترقية الحوار إلى تحالف استراتيجي بين القارتين من أجل افتكاك مكاسب أكبر مع الوضع في الحسبان احتمال تصاعد التحدي الروسي، الذي يحتل رقما مهما في معادلة الأمن الطاقوي الأوربي (حمو، رباح، 2022، صفحة 168)، وعليه تستطيع الجزائر المراهنة على الإنتاج الفلاحي في إمداد السوق الأوربي بالمنتجات الزراعية والفلاحية طول الموسم والتجارب التي خاضتها ولاية الوادي وبسكرة ورقلة وغرداية وأدرار تثبت ذلك، كما تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول أوربا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه. . . الخ، خاصة وأن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب تنوع المناخ والتربة.

كما تملك الجزائر العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في أوروبا في مجال الصناعة بالاستفادة من التخفيضات والتفضيلات الممنوحة في إطار الشراكة، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول. إذ تعتبر الجزائر بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا

التي في طور الإنجاز والتطوير، تمكنها أن تصدر إلى أوروبا كالعديد من المنتجات الصناعية كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات، السيارات النفعية. . .)، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية (ثلاجات ، أجهزة تلفزيونية. . .)، مواد البناء (إسمنت، حديد، خزف صحي) الصناعات الغذائية، النسيجية، والجلود. . .إلخ. وهذا بشرط رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير نحو أسواق الاتحاد الأوربي. (عديلة ، 2019، الصفحات 31-32)

7. خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الأكبر التقليدي لشمال إفريقيا وهو أكبر مورد للسلع الرئيسية لدول جنوب المتوسط عامة ودول شمال إفريقيا، إذ أنه وبمقارنة قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين يتضح أنها دول استهلاكية أكثر منها إنتاجية وبذلك تكون العلاقات التجارية تخدم الطرف الأوربي أكثر من الجزائر، فالتفكيك الجمركي على الصادرات الأوربية في إطار اتفاقية الشراكة سهل دخول المنتجات الأوربية إلى السوق الجزائري وأدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات لسنوات وعجز الميزان التجاري لصالح دول الإتحاد الأوربي خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020 مما أدى إلى الإضرار بالمؤسسات المنتجة الجزائرية نتيجة ضعف تنافسيتها مقارنة بنظيرتها الأوربية.

ومن أجل تدعيم الاستفادة من هذه الشراكة في مجال زيادة أداء الصادرات خارج المحروقات نحو أوروبا توصي الدراسة بمايلي :

- ✓ لا بد من إعادة النظر في الامتيازات التفضيلية الجمركية الممنوحة للواردات الزراعية وفي رزنامة التفكيك الجمركي المتعلقة بالمنتجات الصناعية حتى تتمكن الجزائر من حماية نسيجها الصناعي ومنحها مزيدا من الوقت لتأهيلها وزيادة تنافسيتها؛
- ✓ التفاعل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الاقتصادية الدولية وتعزيز المشاركة الفعالة والكاملة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من أجل تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر؛
- ✓ على الجزائر استغلال الفترة الإضافية بتأهيل المؤسسات الصناعية والرفع من تنافسيتها مع الرفع من حجم ونوعية الإنتاج الزراعي للاستفادة من التفضيلات الممنوحة للجزائر مع العمل على الحد من حجم الواردات وإعطاء دفعة أكثر للصادرات خارج المحروقات.؛

- ✓ تدعيم فرص الشراكة والاندماج مع دول الإتحاد الأوربي مما يسمح على الاستفادة من الخبرات الأوربية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات.

8. المراجع والاحالات:

***الكتب:**

- كاكي عبد الكريم ، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للنشر ، ط1، بيروت.
- خليفة العيدي ، (2015)، العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان العربية ، دراسات اقتصادية ، مركز البصيرة.
- فاتح حركاتي ، (2015)، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي ، مؤسسة عالم الرياضة والنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة ، الاسكندرية.
- حشيش عادل أحمد، (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية، الجامعة الجديدة.
-أحمد فريد مصطفى ، (2007)، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.
-بشير مصيطفى ، (2018)، حريق الجسد مقالات في الاقتصاد الجزائري ، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

***الأطروحات:**

- جمال عمورة ، (2006) ، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر.
- سمير شنيني ، (2006) ، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر.
- سليم بوكزاطة ، (2000) ، المنظمة العالمية للتجارة والإمكانيات المتاحة لتنمية صادرات الدول النامية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر.
- رمزي زغيمي ، (2018) ، تحرير التجارة الدولية بين الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة.
- سي علي أسماء ، (2017) ، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأور متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية افاق ما بعد 2017 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الشلف.

- محمد الأمين شربي ، (2011) ، أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير نفطية ، دراسة حالة صندوق FSPEخلال الفترة 1998-2009، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.

المقالات:

- عبد الحميد زعباط ، (2004) ، الشراكة الأورو متوسطية واثارها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد الأول ، السداسي الثاني.

- تواتي بن علي فاطمة ،(2008)، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد06.

- زعباط عبد الحميد، (2004)، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد1.

-أولاد زاوي عبد الرحمان ، حربوش ناجي ، (2017) ، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة سكيكدة ، العدد7.

-خالد الاشهب ، (1997) ، أوربا والعرب والمستقبل ، مجلة أوربا والعرب ، العدد 166.

-بن زاف ناصر الدين، دريس أميرة ، (2022) ، قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الأورو متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة تحليلية 2005-2020، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد. المجلد 7.

- قوريش نصيرة ، (2007) ، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 05.

-عبد السلام مخلوفي ، سفيان بن عبد العزيز ، (2012) ، التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد2.

-حمو محمد، سارة رباح ، (2022)، مستقبل الشراكة الأورو جزائرية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05.

-محمد الطاهر عديلة ، (2019) ، التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات-الفرص والتحديات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد3 ، العدد 2.

-سعد الله عمار، رواينية كمال، (2016) ، أثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية، حالة الجزائر ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد9 ، العدد1.

***المداخلات:**

- سفيان بن عبد العزيز، مخلوفي عبد السلام ، (02-03 ديسمبر 2019) ، الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ، ملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، جامعة الوادي.